خصائص لجان التدقيق وأثرها على الأداء المالي

"دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"

Characteristics of Audit Committees and their Impact on Financial Performance

"An Empirical Study on the Jordanian Industrial Companies Listed on Amman Stock Exchange"

إعداد الطالب

مهند علي سالم الدهامشه

٢٠١٢٢٥٠٣١

بإشراف الأستاذ الدكتور

يوسف سعادة

قدمت هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

(عمان–الأردن)

٢٠١٤–٢٠١٥

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

قرار لجنة المناقشة

اجتمعت اللجنة المكلفة بمناقشة رسالة الماجستير للطالب مهند علي سالم الدهامشه بتاريخ ٣١/٥/٢٠١٥

وكانت مكونة من :

أ.د جبرائيل كحالة .... رئيساً.

أ.د يوسف سعاده .... عضواً ومشرفاً.

د لينا وراد .... عضواً.

أ.د منصور السعايده .... عضواً خارجياً.

وبعد المداولة، توصي اللجنة بالقرار التالي:

منح الطالب درجة الماجستير في المحاسبة ....

....

أعضاء اللجنة :

رئيس اللجنة أ.د.........جبرائيل كحاله.............................. التوقيع ....

عضــوأ.د.................يوسف سعاده.............................التوقيع..................

عضــو د.................لينا وراد.................................التوقيع ....

عضو خارجي أ.د.......منصور السعايده........................ التوقيع ....

نموذج التفويض

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

(نموذج تفويض رقم   /   )

أنا مهند علي سالم الدهامشه

أفوض جامعة العلوم التطبيقية الخاصة بتزويد رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الجهات أو الأشخاص عند الطلب.

التوقيع : ـــــ

التاريخ :   /   / ٢٠١٥.

Applied Science Private University

Authorization form

I am Mohannad Ali Salem Al-Dahamsheh .

Authorize the Applied Science Private University to supply copies of my thesis to libraries or establishments or individual on request.

Signature: ……………..……..

Date: /   / 2015

الآية القرآنية

﴿وعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

سورة النساء الاية:١١٣

الإهداء

- إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وأضاء ظلام الدجى بنور رسالته فكان خير معلم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
- الى روح والدتي الطاهرة– اللهم ارحمها رحمة واسعة ، ستبقى كَلِماتُكِ نجوماً أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.
- الى من كلله الله بالهيبة والوقار– الى معلمي وقدوتي –والدي الحبيب حفظه الله ورعاه .
- إلى مصدر عزتي .... اخوتي جميعاً.
- الى رفيقة دربي زوجتي وقرة عيني حلا، يزن، يزيد، معن

الشكر والتقدير

يستهل الباحث حديثة بالتضرع الى الله عز وجل بالحمد والشكر على فضله ونعمته على ما امد به الباحث من قوة وعون على اتمام هذا البحث وما توفيقي الا بالله

" إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك"

واعترافاً بذوي الفضل علي، اقدم شكري وامتناني لكل من مد يد العون في سبيل اتمام هذا العمل، ويشرفني ان اتقدم بالشكر بادىء ذي بدء إلى من اعطى واصدق في العطاء وبذل معي الجهد وتم هذا العمل تحت رعايته وباشرافه وتوجيهه الى استاذي الجليل الاستاذ الدكتور يوسف مصطفى سعادة ادعو الله ان يوفقه الى ما يحبه ويرضاه ويمتعه بموفور الصحة والعافية.

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير الى

الاستاذ الدكتور جبرائل كحاله. والاستاذالدكتور منصور السعايده والدكتورة لينا وراد لتفضلهم بمناقشة رسالتي..

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير الى اخوتي في الله الفاضلة ام طارق والدكتور عمر المطارنه والاستاذ عمر الدرادكة والاستاذ محمد الحراسيس على دعمهم المتواصل وصدقت العرب إذ قالت رُبَ اخٍ لك لم تلدهُ امك .

لكم مني جميعا كل الأحترام والتقدير

الباحث

قائمة الإختصارات

AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
BRC	Blue Ribbon Committee
CMA	Certified Management Accountant
CPA	Certified Public Accountant
FRC	The Financial Reporting Council
IIA	The Institute of Internal Auditors
NYCE	New York Stock Exchange
ROA	Return on Assets
SEC	Securities And Exchange Commission
SOX	Sarbanes- Oxley Act of 2002.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على خصائص لجان التدقيق المتمثلة (بالإستقلالية والحجم والخبرة ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة) وأثرها على الأداء المالي للشركات الصناعية وللفترة من (٢٠٠٩–٢٠١٣) وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وتضمنت عينة الدراسة (٢٥) شركة توفرت فيها البيانات المطلوبة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف بيانات الدراسة وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي متمثلاً بمقاييس النزعه المركزية ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام اختبار الإنحدار المتعدد، واظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الى عدم وجود اثر لخصائص لجان التدقيق على الاداء المالي للشركات كما ولم تتوصل الدراسة إلى وجود أثر لأي من متغيرات الدراسة المستقلة على الأداء المالي للشركات وخلصت الدراسة الى عدد من التوصيات من أهمها أن يتم تفعيل النصوص القانونية لتعكس وجوداً حقيقياً للجان التدقيق، وأن تتضمن هذه النصوص تعريفاً دقيقاً لخاصية الإستقلالية يوفر درجة أعلى من الإستقلالية.

Abstract

This study aimed to investigate the characteristics of Audit committees represented (in independence, size, financial expertise, audit committee ownership) and its effect on the financial performance of industrial companies for the period (2009-2013). The study population consists of all the Jordanian Industrial Companies listed in Amman Stock Exchange, the study sample included 25 companies met all the required data. Descriptive statistics and multiple regression were used to achieve the objects of the study. The study didn't find any effect on any characteristics of Audit committees on the financial performance of companies however, the study summed up several recommendations, the upmost one is to activate the legal provisions to reflect a real presence of the audit committees independence, and to include in these provisions an accurate definition of the independency feature that provide ahigh level of independency.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

١-١ المقدمة

تعتبر الربحية مؤشراً على نجاح المنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها وأداءها المالي، والربحية هدف أساسي لجميع المؤسسات، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة ومستخدمي القوائم المالية (الصبان واخرون،٢٠١٣ ص٤٧-٤٨) .

وشهد العالم مؤخراً انهيارات مالية تسببت في إفلاس العديد من الشركات العالمية، كشركة Enron للطاقة وArther Anderson أكبر شركات التدقيق، وأجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت أسباب إنهيار هذه الشركات وخلُصت إلى أن السبب الرئيس يعود إلى غياب وضعف إجراءات الإشراف الفعال والتنظيم والرقابة على الشركات متضمنه غياب دور مدققي الحسابات (الغول،٢٠١٣ص٣١-٣٢)، ويعد مجلس الإدارة هو المسؤول عن توفير الوسائل والإجراءات التي تضمن الرقابة والإشراف الفعال والذي بدوره حدا بالجهات التنظيمية إلى التأكيد على ضرورة تشكيل ما يعرف بلجان التدقيق، فسارعت العديد من الدول والهيئات المهنية المحلية والدولية إلى وضع القوانين والضوابط والمبادئ الأخلاقية للتدقيق المالي وغير المالي، من خلال حوكمة الشركات أو ما يعرف بالحاكمية المؤسسية وذلك من أجل حماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الإداري ومن أجل تعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية في القوائم المالية (المومني،٢٠١٠)، ويعد وجود لجان التدقيق المستقلة في الهيكل التنظيمي للشركات أحد ركائز الحاكمية المؤسسية، وقد اتسع دور لجان التدقيق وازداد أهميةً بعد صدور قانون SOX (Sarbanes -Oxaly Act) الصادر عن الكُونجرس الامريكي في العام٢٠٠٢م. والذي ألزم بتشكيل لجان تدقيق في كل شركة عامة للرقابة على أداء المحاسبين القانونيين الذين يدققون القوائم

المالية للشركات نتيجة حالات الفساد والإفلاس التي حدثت في عدد من الشركات الامريكية مثل Worldcom عملاقة الإتصالات الامريكية وEnron للطاقة من حيث منحها دوراً أكبر في الإشراف على إعداد القوائم المالية وزيادة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي واستقلالية التدقيق الخارجي ومساندة الإدارة في فحص أنظمة الرقابة بما يساهم في الحد من التلاعبات والاحتيال والغش وبالتالي رفع درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية.

لم يكن الأردن بمعزل عن كل ما سبق من تغييرات إذ عانت الأردن من حالات نقص ثقة المستثمرين الأردنيين الأمر الذي حدا بالجهات التشريعية الأردنية إلى إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تناولت لجان التدقيق وتنظيمها فقد جاءت المادة (٤٦) من قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢ والمادة (١٥) من تعليمات الإفصاح لسنة٢٠٠٤ المعدلة لتعليمات رقم(١) لسنة ١٩٩٨ والمادة رقم (٣) من تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان والمقرة بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم ٢٠١٢/٢٩٥ تاريخ ٢٠١٢/٧/٤ والمادة (٣٢) من قانون البنوك الأردني لسنة ٢٠٠٠ ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي المعمول به اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٩/١/١م لتلزم الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان التدقيق وتناولت الخصائص الواجب توفرها في لجان التدقيق. وانطلاقاً من أهمية لجان التدقيق كأداة في إعادة ثقة مستخدمي التقارير المالية ككل، وفي الحد من التلاعبات ودورها في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة، تاتي هذه الدراسة لتركز على بيان خصائص هذه اللجان وأثرها على الاداء المالي للشركات وستتناول الدراسة القطاع الصناعي لأهمية هذا القطاع في السوق الأردني.

٢-١ مشكلة الدراسة

زاد الاهتمام مؤخراً في الدول المتقدمة بالدور الذي يمكن أن تؤديه لجان التدقيق كأداة لإعادة ثقة مستخدمي التقارير المالية وتجلى في صدور قانون SOX الصادر عن الكُونجرس الامريكي في العام٢٠٠٢م. نتيجة حالات الفساد والإفلاس التي حدثت في شركات كبيرة في أمريكا مثل Worldcom و Enron. وحيث لم تترك هذه الأحداث الأردن غير متأثر بالإتجاهات والتوصيات التنظيمية الدولية نحو استعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية فقد عمد المشرع الاردني خلال السنوات الاخيرة إلى حزمة من التشريعات والقوانين التي كان لها دور كبير في إبراز أهمية لجان التدقيق وتنظيمها وتناولت الخصائص الواجب توفرها في لجان التدقيق، وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة أثر خصائص لجان التدقيق الواردة بالقوانين والتشريعات الأردنية ممثلة بدرجة استقلالية وعدد أعضاء والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة على الاداء المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ويمكن أن نعبر عن مشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

١-هل يوجد اثر لخصائص لجان التدقيق (استقلالية لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة) على الاداء المالي للشركة؟

٢-هل يوجد أثر لإستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الاداء المالي للشركة؟

٣-هل يوجد أثر لحجم لجنة التدقيق (عدد أعضاء اللجنة) على الاداء المالي للشركة ؟

٤-هل يوجد أثر للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على الاداء المالي للشركة ؟

٥-هل يوجد أثر لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة على الاداء المالي للشركة؟

١-٣ أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تتحدث عن لجان التدقيق الذي يعتبر من المواضيع المهمة بالنسبة إلى الشركات، وتناولت العديد من الدراسات الدور الذي تقوم به هذه اللجان في الشركات، وتطرقت إلى بعض الخصائص والصفات الواجب توفرها في لجان التدقيق لتتمكن من ممارسة أدوارها بفعالية، وتسعى الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على أهم خصائص لجان التدقيق التي تناولتها العديد من الدراسات السابقة وأشارت إليها التشريعات الأردنية وهي (استقلالية لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق وخبرة أعضاء لجنة التدقيق المالية ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة) ثم تسعى إلى إختبار أثر تلك الخصائص على الاداء المالي للشركات.

١-٤ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر خصائص لجان التدقيق الواردة بالقوانين والتشريعات الأردنية ممثلة بدرجة إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق وعدد أعضاء لجنة التدقيق وخبرة أعضاء لجنة التدقيق المالية ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة على الاداء المالي للشركات الصناعية الأردنية المدرجة أسهمها في بورصة عمان وبشكل محدد تهدف هذه الدراسة إلى:

١-بيان اثر خصائص لجان التدقيق (استقلالية لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق ونسبة الملكية لأسهم الشركة) على الاداء المالي للشركة؟

٢-بيان أثر إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الاداء المالي للشركة

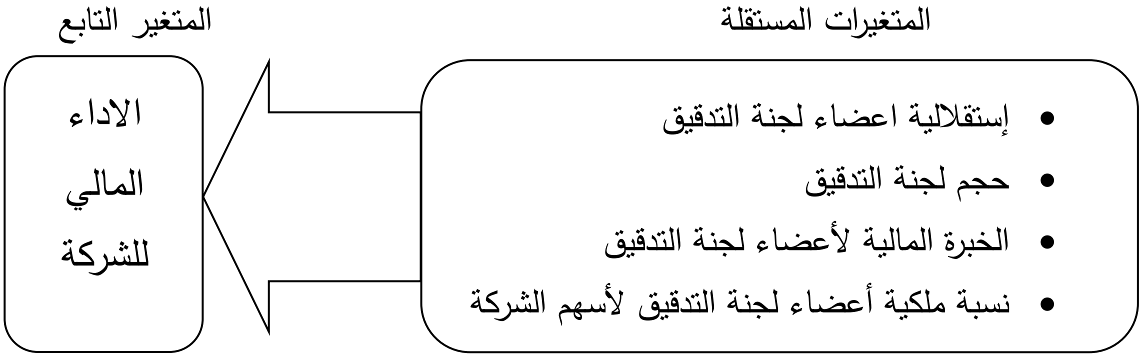
٣-بيان أثر حجم لجنة التدقيق (عدد أعضاء لجنة التدقيق) على الاداء المالي للشركة.

٤-بيان أثر الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على الاداء المالي للشركة.

٥-بيان أثر نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على الاداء المالي للشركة.

٥-١ نموذج الدراسة

فيما يلي نموذج للدراسة حيث يبين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة



الشكل رقم (١) نموذج الدراسة من إعداد الباحث

تم استخدام النموذج الرياضي للتعبير عن أثر العوامل السابقة على الاداء المالي.

$$(ROA) = a + \beta 1\ (INDP) + \beta 2\ (MS) + \beta 3\ (EXP) + \beta 4\ (COWN) + E$$

حيث أن:

١-(ROA): الاداء المالي ممثلاً بالعائد على الاصول

٢- (INDP): إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق

٣-(MS): Members Size حجم لجنة التدقيق

٤-(EXP) : Experience الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق

٥-(COWN) :- نسبة ملكية اعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة

٦- (E):- مُعامل الخطأ.

٦-١ فرضيات الدراسة

تحقيقاً لأهداف ومشكلة الدراسة فقد تم وضع الفرضيات التالية بصيغتها العدمية:

الفرضية الرئيسية :

H01 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان التدقيق (استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة) على الاداء المالي .

وينبثق من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية، التي تدرس أثر كل خاصية من خصائص لجنة التدقيق على الاداء المالي كالتالي:

H011 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الاداء المالي للشركة.

H012 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق (عدد أعضاء اللجنة) على الاداء المالي للشركة.

H013 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على الاداء المالي للشركة.

H014 : لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على الاداء المالي للشركة.

١-٧ التعريفات الإجرائية وقياس المتغيرات

- لجان التدقيق: لجنة التدقيق هي إحدى اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة وتعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي مهمتها الأساسية الإشراف على إعداد القوائم المالية وذلك لتعزيز ثقة الجهات المستفيدة من القوائم المالية، وتشكل من الأعضاء غير التنفيذيين ويشترط بأن يمتلك أحدهم على الأقل المعرفة والدراية في الأمور المالية وسيتم قياس لجنة التدقيق من خلال خصائص لجنة التدقيق (إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق وعدد أعضاء لجنة التدقيق والخبرة المالية لإعضاء لجنة التدقيق ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة).
- استقلالية أعضاء لجنة التدقيق : متغير وهمي بحيث أنه إذا كانت لجنة التدقيق تتكون من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل تعطى الرمز (١) وإذا كانت غير ذلك تعطى الرمز(٠) ويعتبر عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو لا يتقاضى راتباً منها بموجب تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤.
- حجم لجنة التدقيق: يتم قياس حجم لجنة التدقيق من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء لجنة التدقيق.
- الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق: أن يكون لدى أعضاء لجنة التدقيق المعرفة والإلمام بالأمور المحاسبية والمالية ولغاية هذه الدراسة سيتم قياس الخبرة المالية بعدد أعضاء لجنة التدقيق الذين يحملون شهادات في تخصص مالي أو إقتصادي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو التدقيق على إجمالي أعضاء لجنة التدقيق .

- نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة: وتقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لنسبة عدد الأسهم المتداولة المملوكة من قبل أعضاء لجنة التدقيق إلى رأس المال المدفوع.
- الاداء المالي: يمثل المتغير التابع والمعبر عنه بالربحية والذي سيتم قياسه من خلال ROA (Return On Asset) ويمثل صافي الربح مقسوماً على مجموع الأصول.
- لجنة BRC (Blue Ribbon Committee): لجنة مشكلة في العام ١٩٩٨ استجابة لمبادرة تقدمت بها هيئات ومنظمات دوليه امريكية مثل هيئة الاوراق الامريكية وبورصة نيويورك لوضع قواعد واسس لتطوير مهام لجان التدقيق وصدر تقريرها في العام ١٩٩٩ (BRC,1999)
- تقرير Smith: تقرير صادر عن لجنة بريطانية مكلفة من قبل FRC (The Financial Reporting Council) مجلس التقارير المالية المسؤولة عن حوكمة الشركات في المملكة المتحدة برئاسة السير Smith Robert والذي تم نشره في٢٠/١/٢٠٠٣ لتطوير دليل وميثاق يحدد عمل لجان التدقيق (FRC,2015).
- الاطراف ذات العلاقة: وفقاً للمعيار الدولي IAS 24 تتضمن الأطراف ذات العلاقة الاشخاص الذين يسيطرون او لهم تاثير جوهري على قرارات الشركة او عضو من اعضاء الادارة الرئيسيين وتشمل الاطراف ذات العلاقة اشخاص او منشآت (ابونصار وحميدات،٢٠١٣،ص٣٨٦).

١-٨ حدود الدراسة

غطت هذه الدراسة الفترة الممتدة من العام(٢٠٠٩) ولغاية (٢٠١٣)، واقتصرت عينة هذه الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي فقط.وبالتالي ستكون نتائج هذه الدراسة

صالحة للتعميم فقط على شركات القطاع الصناعي.

٩-١ محددات الدراسة

اقتصرت الدراسة على خصائص لجان التدقيق التي استطاع الباحث الحصول على بياناتها من مصادرها المختلفة، ونتيجة لعدم افصاح جميع الشركات عن اسماء اعضاء لجنة التدقيق وعدد مرات اجتماع اللجنة ولعدم توفر تقارير سنوية معاد نشرها من قبل بورصة عمان لبعض الشركات الصناعية، حيث أن هذا أدى لتقليص عينة الدراسة لتصبح فقط ٢٥ شركة صناعية واستبعاد خاصية عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق لعدم توفر المعلومات الكافية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١- ٢ الإطار النظري

٢-١-١ تمهيد

٢-١-٢ تعريف لجان التدقيق

٢-١-٣ تاريخ لجان التدقيق

٢-١-٤ لجان التدقيق في التشريعات الاردنية

٢-١-٥ خصائص لجان التدقيق

٢-١-٦ أهمية لجان التدقيق

٢-١-٧ علاقة لجان التدقيق بحوكمة الشركات (الأطراف ذات الصلة)

٢-١-٨ مهام لجان التدقيق

٢-١-٩ مفهوم الاداء المالي وأهميته

٢-١-١٠ مقاييس الاداء المالي

٢-١-١١ نبذه عن القطاع الصناعي الاردني.

٢-٢ الدراسات السابقة

٢-٢-١ الدراسات السابقة العربية

٢-٢-٢ الدراسات السابقة الاجنبية

٢-٣ ما يميز هذه الدراسة

٢-١ الإطار النظري

٢-١-١ تمهيد

نبعت مهنة التدقيق من حاجة المجتمع، إذ ظهرت الحاجة للتدقيق مع ظهور نظرية الوكالة نتيجة لفصل الملكية عن الإدارة، فترتب على فصل الملكية عن الإدارة ضرورة وجود طرف ثالث ليطمئن صاحب الملكية بقيام الموكل بالعمل وفق الشروط المتفق عليها، وقد ازدادت الحاجة إلى التدقيق مع ظهور شركات الأموال والتوسع الجغرافي،(عبدالله،٢٠١٢).

٢-١-٢ تعريف لجان التدقيق

تعرف لجنة التدقيق بأنها "لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة مكونة من أعضاء غير تنفيذيين لا يقل عددهم عن ثلاثة وأحدهم على الأقل لديه الخبرة المالية والمحاسبية، وتناط باللجنة مسؤولية الرقابة على إعداد القوائم المالية ، وبناء وفحص أنظمة الرقابة الداخلية بما يوفر تقارير مالية يمكن الإعتماد عليها لإتخاذ القرارات العقلانية"(السرطاوي واخرون،٢٠١٣)، وعُرِّفت بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة، والهدف الأساس من تشكيل لجنة التدقيق هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة مجلس الإدارة (ذنيبات،٢٠١٢) وعرَّف (Arens,et,al,2014) لجنة التدقيق بأنها عدد من أعضاء مجلس الإدارة مسؤوليتهم المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي.

وتطرقت بعض الهيئات الرسمية والدولية الى مفهوم لجنة التدقيق فقد عرَّفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA(American Institute of Certified Public Accountants)

بأنها الأداة التي من خلالها يتم كبح جماح التصرفات غير القانونية للإدارات العليا للشركات (حمدان واخرون،٢٠١٢).

ولم يتطرق المشرع الاردني لتعريف لجنة التدقيق وذلك لعدم وجود تعريف موحد يلائم اختلاف البيئة في الشركات بل أشار إلى بعض الخصائص والشروط الواجب توفرها في لجان التدقيق والمهام المناطة بها وصلاحياتها.ويرى الباحث أن لجنة التدقيق هي إحدى اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة وتعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي مهمتها الأساسية الإشراف على إعداد القوائم المالية وذلك لتعزيز ثقة الجهات المستفيدة من القوائم المالية، وتشكل من الأعضاء غير التنفيذيين ويشترط بأن يمتلك أحدهم على الأقل الخبرة والدراية المالية، وتحدد مهامها وصلاحياتها بموجب التشريعات القانونية السارية او بموجب ميثاق او مدونة عمل داخلية.

٢-١-٣ تاريخ لجان التدقيق

نشأت فكرة لجان التدقيق ودورها وأهميتها بالنسبة إلى الشركات كرد فعل للعديد من حالات الغش والتلاعب في القوائم والتقارير المالية المنشورة ونتيجةً للضغوطات التي لحقت بالمدقق الخارجي من قبل الإدارة (الوردات،٢٠١٤)، وتناولت العديد من الدراسات والأبحاث موضوع لجان التدقيق فأشارت الى أن بدايته كانت في العام ١٩٣٩ في أعقاب عملية الإحتيال المحاسبي التي حدثت في كبرى شركات الأدوية في الولايات المتحدة الامريكية (McKesson &Robbins)، وشركة تدقيق حسابات غير معروفة، حيث تعرضت حساباتها لعملية تزوير ضخمة قامت بها (Clikeman,2003)، واسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك NYSE (*New York Stock Exchange*) وهيئة الأوراق المالية الامريكية SEC (*Securities and Exchange*

Commission) بالتوصية بضرورة تشكيل لجان مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين تتولى مهمة تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه بهدف زيادة استقلاله في إبداء الرأي (حمادة،٢٠١٠). وفي توصيه AICPA في العام ١٩٦٧ بضرورة إنشاء الشركات العامة لجنة تدقيق بحيث تكون من ضمن مسؤولياتها حل المشكلات التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة فيما يتعلق بالأمور المحاسبية وطرق الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية (الكببجي،٢٠١٥). وفي العام ١٩٧٢ قدمت SEC أول إقتراح بإيجاد لجنة تدقيق بالشركات المساهمة العامة بما لها من سلطة رقابية، يتكون أعضاء اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين (سليمان،٢٠٠٩) وفي العام ١٩٧٤ ألزمت الشركات المساهمة العامة الامريكية الإفصاح في بياناتها المالية عما إذا كان لديها لجان تدقيق أم لا(دهمش،٢٠٠٣).

وفي العام ١٩٧٨ تضمن التقرير السنوي لِـ SEC والموجه إلى الكونجرس الامريكي تقرير لجنة مسؤوليات المدققين المعروفه بلجنة Cohen الصادر عن AICPA والذي يبين الدور الحيوي الذي تلعبه لجان التدقيق في استمرار الشركات بعملها بالشكل السليم (الوردات،٢٠١٤).

في نيسان من العام ١٩٨٨ أصدر AICPA نشرة معايير التدقيق (SAS 61) بعنوان الإتصال مع لجان التدقيق والذي ينظم عملية الإتصال بين المدقق الخارجى ، ولجنة التدقيق بشأن المعلومات التي يتوجب على المدقق الخارجي تزويد لجنة التدقيق بها والذي تم تعديله لاحقاً بنشرة معايير التدقيق (SAS 90).

وفي عام ١٩٩٢ لاقت فكرت لجان التدقيق انتشاراً لدى الشركات المساهمة العامة البريطانية بعد أن أوصى تقرير لجنة تدقيق الشؤون المالية Cadbury الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان تدقيق خلال العامين القادمين وفي العام ١٩٩٩ قدمت BRC توصيات لتحسين فاعلية لجان التدقيق (BRC، ١٩٩٩).

وفي عام 2002 صدر قانون SOX في امريكا الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجان تدقيق لأهمية دورها في الإشراف على إعداد التقارير المالية السنوية(SOX,2002) .

أما في الأردن ففكرة تطبيق لجان التدقيق تعتبر حديثة نسبياً بالمقارنه مع الدول الأخرى فقد بدأ الإهتمام بها عام 1996 حيث ألزمت مذكرة صادرة عن البنك المركزي جميع البنوك بتشكيل لجان تدقيق من بين أعضاء مجلس الإدارة (المومني،٢٠١٠)، وتضمن قانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ إلزام البنوك بتشكيل لجان تدقيق من قبل الأعضاء غير التنفيذيين.

وعليه يمكن القول أن بداية ظهور فكرة لجان التدقيق في الشركات كان في الولايات المتحدة الامريكية نتيجة حالات التلاعب والغش في التقارير المالية وعدم إستقلالية المدقق وكانت المهمة الوحيدة الموكلة للجنه التدقيق تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه.

٢-١-٤ لجان التدقيق في التشريعات الأردنية.

تناول المشرع الأردني لجان التدقيق في العديد من القوانين والتشريعات الأردنية، فقد ألزم قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢ جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجنة تسمى لجنة التدقيق بنص المادة رقم ٤٦/أ، وحددت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة لسنة ٢٠٠٤ والمعدلة لتعليمات الإفصاح لسنة ١٩٩٨ مهام وصلاحيات لجنة التدقيق وجاءت المادة ٣٢/أ من قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة٢٠٠٠ لتلزم مجلس إدارة البنك بتشكيل لجنة تدقيق .

وبين دليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي لسنة ٢٠٠٧ ودليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٨ وتعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين الصادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين في العام ٢٠٠٦ الأحكام المتعلقة بتشكيل لجنة التدقيق وإجراءات عملها وأجمعت النصوص الواردة في القوانين والتشريعات الأردنية التى ألزمت الشركات المساهمة العامة بإنشاء لجان تدقيق على أن يقوم مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة

بتشكيل لجنة تدقيق تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضائها غير التنفيذيين، وتسمية أحدهم رئيساً للّجنة ، كما أوضحت بأن عضو مجلس الإدارة يعد غير تنفيذي إذا لم يكن موظفا في الشركة أو لا يتقاضى راتباً منها.

٢-١-٥ خصائص لجان التدقيق

ركزت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والجهات الرسمية التي طالبت بتشكيل لجان التدقيق على أن تتوفر في لجان التدقيق عدد من الخصائص التي تمكنها من أن تؤدي مهامها وسيتم التطرق إلى عدد من خصائص لجان التدقيق التي ركزت عليها الدراسات والأبحاث السابقة ووردت في التشريعات الأردنية.

٢-١-٥-١ استقلالية أعضاء لجنة التدقيق

تعد إستقلالية أعضاء لجان التدقيق من أهم الخصائص لتقوم هذه اللجان بدورها بشكل فاعل (BRC،١٩٩٩)، وقد عرفت الاستقلالية على أنها عدم وجود علاقة لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين مع الشركة بحيث يمكن أن تتعارض ممارستهم لاستقلاليتهم مع إدارة الشركة وأشارت التوصيات الأولى والثانية الواردة في تقرير BRC إلى استقلالية أعضاء لجنة التدقيق واشتملت التوصية الأولى على تعريف العضو المستقل بأنه العضو الذي لايكون له علاقة بالشركة تحول دون ممارسة عملهِ باستقلالية وأشارت إلى الحالات التالية كأمثلة:

١- أن لا يكون عضو لجنة التدقيق قد عمل لدى الشركة او إحدى الشركات التابعه لها للسنوات الخمس السابقة.

٢- أن لا يتقاضى من الشركة أو من أي من الشركات التابعة أي مبالغ كمكافآت أو منافع سوى المكافآة لقاء عمله كعضو بالمجلس.

٣- أن لا يكون له صلة قرابة بعضو تنفيذي داخل الشركة او الشركات التابعه لها

٤- أن لا يكون شريكاً أو له حصة مسيطرة في أي من الشركات التي لها علاقات تجارية (الأطراف ذات العلاقة).

وحددت التوصية الثانية بأن الشركات التي يتجاوز رأس المال فيها ٢٠٠ مليون دولار يجب ان تتكون لجنة التدقيق من أعضاء مستقلين فقط، وذلك لأهمية أن يكون العضو مستقلاً ، فكلما كانت لجنة التدقيق متمتعةً بالاستقلالية كلما انعكس ذلك على درجة الشفافية وجودة الإفصاح في البيانات والتقارير المالية، وأشار الباحثان (Mcmullen and Raghunandan,1996) إلى أن الشركات التي ليس لديها مشكلات في القوائم المالية هي الشركات التي يشكل لجان التدقيق فيها من الأعضاء غير التنفيذيين.أما في دراسة (Abbott,*et,al* 2000) فقد وجدوا أن الشركات التي لا ترتكب حالات غش فيها تميل لجان التدقيق إلى الاستقلالية بدرجة أكبر من الشركات التي ترتكب حالات الغش.وكذلك أثبتت دراسة (Beasley,*et ,al,2000*) أن الشركات التي لديها حالات تلاعب في القوائم المالية لاتتمتع لجان التدقيق فيها باستقلالية كافية، وذلك كون أعضاء لجنة التدقيق المستقلين يتحققون من التقارير المالية بشكل أفضل من الأعضاء غير المستقلين كونه لا يوجد تضارب مصالح وبالتالي عدم التحيز في حكم لجنة التدقيق.

ووفقًا لما جاء في تعليمات دليل قواعد حوكمة الشركات الأردني لسنة ٢٠٠٨ فقد ورد تعريف للعضو المستقل بأنه "عضو مجلس الإدارة الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو بمدقق الشركة أي مصلحة مادية أو أي علاقة غير تلك المتعلقة بمساهمته في الشركة، قد يتكون في ظلها شبهة بجلب أي منفعة سواء مادية أو معنوية لذلك العضو قد تؤدي إلى التأثير على قراراته أو استغلاله لمنصبه في الشركة".

وبالنظر إلى ارتباط استقلالية أعضاء لجنة التدقيق بالأداء المالي للشركات، أظهرت دراسة (Chan and Li,2008) وجود علاقة موجبة مؤثرة في حين أن دراسة(Al-Matari,et,al, 2012) لم تظهر أي علاقة مؤثرة بين استقلالية لجنة التدقيق والأداء المالي.

ويستنتج الباحث أن الاستقلالية تتحقق من خلال أن لا يكون عضو لجنة التدقيق موظفاً في الشركة أو يتقاضى أي رواتب أو مكافآت منها بخلاف المكافآه التي يتقاضاها لقاء العضوية وأن لايكون له صلة قرابة بأي عضو تنفيذي وأن لا يكون مديراً تنفيذاً أو شريكاً في شركة حليفة أو أن يكون لها علاقات تجارية (الأطراف ذات العلاقة).

٢-٥-١-٢ الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق

تضمنت التوصية الثالثة في تقرير(BRC,1999) أن يكون لدى أعضاء لجنة التدقيق المعرفة والدراية المالية وأن يكون واحد على الأقل يمتلك خبرة محاسبية أو مالية. وبين قانون SOX في القسم٤٠٧ بأن يتم الإفصاح عن خبرة أعضاء لجنة التدقيق وفي حالة عدم وجودها يجب تفسير ذلك وبيان الأسباب التي أدت لذلك وأن يكون في لجنة التدقيق عضو واحد على الأقل يمتلك الخبرة المالية، حيث أن طبيعة المهام الموكلة للجنة التدقيق وكما سيأتي شرحه كالإشراف على إعداد القوائم المالية تقتضي أن يكون لدى العضو المعرفة والدراية المالية.

وبينت الدراسات السابقة أهمية ان يمتلك اعضاء لجنة التدقيق المعرفة والدراية المحاسبية والمالية فوجدت دراسة (حمدان ومشتهى،٢٠١١) أن هناك علاقة طردية بين خبرة اعضاء لجنة التدقيق وتسلم الشركة تقرير تدقيق نظيف وبينت دراسة (ابو الهيجا والحايك،٢٠١٢) أن خبرة أعضاء لجنة التدقيق تساهم بنقصان فترة إصدار تقرير التدقيق، وأشار(DeZoort et al ,2003) أن خبرة أعضاء لجان التدقيق المالية ضرورية في التعامل مع المدقق الخارجي، حيث يتفهمون مسؤوليات وواجبات المدقق الخارجي أكثر من غيرهم.

وأوردت تعليمات الحاكمية المؤسسية لسنة ٢٠٠٦ الصادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين الأردنية يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة في مجال التدقيق أو المحاسبية أو المالية أو أن يكون محاسبًا قانونيًا فيما بين دليل الحاكمية المؤسسية لسنة ٢٠٠٧ الصادر عن البنك المركزي الأردني أن يكون على الأقل عضوان من أعضاء لجنة التدقيق حاصلان على مؤهلات علمية و/أو خبرة عملية في مجالات الإدارة وعليه يمكن القول: تعتبر خبرة أعضاء لجنة التدقيق خاصية مهمة يجب توفرها في أعضاء لجنة التدقيق لتقوم بمهامها.

٣-٥-١-٢ حجم لجنة التدقيق

أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية حجم لجنة التدقيق، وحسب(Lipton and Lorsch,1992) فإن قدرة لجنة التدقيق على القيام بوظائفها تزداد كلما أضيف مديرون أكثر، لذلك أوصيا في بحثهما بتحديد حجم لجنة التدقيق من سبعة أشخاص إلى تسعة، واضاف (Al-Matari,et,al, 2012) بأنه إذا كانت لجنة التدقيق أكبر يكون لديها تنظيم أكبر ولديها سلطة ومعرفة أكثر، ويتم التعبير عن حجم لجنة التدقيق من خلال عدد أعضاء لجنة التدقيق.

ووفقاً للتشريعات الأردنية لايوجد تحديد لحجم لجنة التدقيق إلى أن أجمعت نصوص التشريعات التي تناولت لجان التدقيق على أن لا يقل عدد اعضاء اللجنة عن ثلاثة أعضاء ولعل السبب في ذلك يعود لإختلاف البيئة للشركات وإختلاف المهام الموكولة للَّجنة وحجم المجلس.

وأظهرت دراسة (Al-Matari,et,al, 2012) وجود علاقة مؤثرة موجبة بين كل من الاداء المالي وحجم لجنة التدقيق.

ويرى الباحث أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق كلما تضمنت لجنة التدقيق أعضاءاً بخبرات مختلفة وزادت معها فعالية لجنة التدقيق مع الأخذ بعين الاعتبار عدم زيادة العدد بصورة تحد من اتخاذ القرارات، ويرى أن يتراوح العدد بين ثلاثة أعضاء الى سبعة أعضاء ويفضل أن يكون العدد

فردي لحسم أي خلاف بالتصويت .

٤-٥-١-٢ اجتماعات لجنة التدقيق

يعتبر عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق مؤشراً على نشاط اللجنة وحيويتها (السرطاوي واخرون، ٢٠١٣). وأشار (الوردات،٢٠١٤،ص٤٥٢) إلى ضرورة انعقاد اجتماع لجنة التدقيق بشكل دوري، وأن يكون وقت الاجتماع كافٍ لعرض وتغطية كافة بنود جدول الأعمال وطرح الأسئلة والاستفسارات وعرض الأفكار والمقترحات والآراء، واضاف أن لا يقتصر انعقاد اجتماع لجنة التدقيق بشكل دوري على أعضاء لجنة التدقيق بل يجب أن يكون هناك اجتماعات دورية بحضور مدقق الحسابات واجتماعات دورية بحضور الإدارة التنفيذية.

وتناولت نصوص التشريعات الأردنية خاصية الاجتماعات وأجمعت على أن لا يقل عدد الاجتماعات عن اربعة اجتماعات في السنة فكما الزم نص المادة ٣٣/أ من قانون البنوك الأردني رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ البنوك أن تجتمع لجنة التدقيق فيها مرة كل ثلاثة أشهر على الاقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار من مجلس إدارة البنك أو على طلب من عضويها الآخرين، ويكون اجتماعها قانونيا بحضور عضوين على الاقل، وتتخذ توصياتها بالاجماع أو باغلبية عدد أعضائها، وكذلك جاءت تعليمات الافصاح لسنة ٢٠٠٤ لتلزم لجنة التدقيق بنص المادة ١٥/ج أن تجتمع بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع مرات في السنة، وأن تُدوَّن محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، ولم تظهر نتائج الدراسة التي قام بها(Al-Matari,et,al, 2012) أي علاقة بين عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق والاداء المالي للشركة. ويتفق الباحث مع ما جاء اعلاه على أن الاجتماعات هي مؤشر على نشاط لجنة التدقيق وعلى ضرورة أن تعقد اجتماعات دورية وأن يتم الاجتماع بالإدارة التنفيذية والاجتماع مع مدقق

الحسابات الخارجي على حدة مرة واحدة على الاقل سنوياً لمناقشة بنود جدول الأعمال وطرح الاستفسارات والمقترحات.

٥-٥-١-٢ نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة

تقترح نظرية الوكالة أن سيطرة أعضاء مجلس الإدارة على نسبة كبيرة من أسهم الشركة؛ سيحرص المدراء عندها على رفع جودة الأرباح للحصول على مميزات إضافية من مكافآت وتوزيعات للأرباح (حمدان واخرون،٢٠١٢) ويتفق هذا مع ما توصل اليه (Beasley,1996) حيث اشار إلى أن فرصة التضليل والغش في القوائم المالية تقل كلما كانت نسبة ملكية الأسهم لأعضاء خارجيين أعلى، ويمكن تفسير ذلك بأن السبب يعود الى أن ملكية الأسهم تزود الأعضاء بدوافع لمراقبة الإدارة (قراقيش،٢٠٠٩). وقد تعارضت مع ما توصلت إليه دراسة (قراقيش ،٢٠٠٩) و (حمدان واخرون،٢٠١٢) التي وجدت علاقة سلبية بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وجودة أرباحها وفسر (قراقيش ،٢٠٠٩) ذلك بأن لجان التدقيق قد تغض النظر عن إدارة الشركة لأرباحها إذا كان لذلك أثر على سعر سهم الشركة وتفقدهم استقلاليتهم.

٦-١-٢ أهمية لجان التدقيق

أشارت الدراسات والأبحاث التي أجريت في العديد من دول العالم على أن ضعف نظام الرقابة، وعدم استقلالية المدقق الخارجي كان وراء إفلاس العديد من الشركات العالمية الكبرى، الأمر الذي افقد الجهات المستفيدة من التقارير المالية الثقة بها مما حدا بالعديد من اللجان المنبثقة عن المنظمات والهيئات الدولية والحكومات أن توصي بتشكيل لجان تدقيق .

وتعتبر لجنة التدقيق في الشركة حلقة الوصل بين الإدارة وكل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي (المومني،٢٠١٠) والمتتبع لنشأة لجنة التدقيق يجد أنها وجدت لدعم والمحافظة على

استقلالية المدقق الخارجي (حمادة،٢٠١٠) وساهم وجود لجان التدقيق في تخفيف الأعباء عن مجلس الإدارة من خلال مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بصورة فاعلة (الكبيجي،٢٠١٥)، ويمكن إظهار أهمية لجان التدقيق بالنقاط التالية:

١- الإشراف على إعداد القوائم المالية لتعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية.

٢- مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته الرقابية.

٣- دعم استقلالية المدقق الخارجي والتدقيق الداخلي.

٧-١-٢ علاقة لجان التدقيق بحوكمة الشركات (الأطراف ذات الصلة)

تسعى آليات حوكمة الشركات إلى حماية حقوق المساهمين وجميع الأطراف ذات الصلة بالشركة من خلال إحكام الرقابة على اداء الإدارة من جهة وتحقيق التوازن والانسجام بين الأطراف ذات الصلة من جهة أخرى (سامي،٢٠٠٩) وتعد لجان التدقيق أحد وسائل الحاكمية التي تهدف الى الرقابة على إدارة الشركة وتحسين عملها بنفس الوقت (عبد اللطيف، ٢٠٠٧) ومن هنا فإن لجنة التدقيق لا بد من أن ترتبط مع العديد من الجهات ويمكن بيان هذه العلاقة كما يلي:

١-٧-١ -٢ علاقة لجنة التدقيق بالاطراف المستفيدة من القوائم المالية.

إن المهمة الأساسية للجان التدقيق تتمثل في تعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية عن طريق الإشراف والرقابة على اعداد تقارير ذات جودة تمكن من الاعتماد عليها ومراجعة الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية ودراسة أثر التغيرات المحاسبية على القوائم، وهذا ما أشار إليه تقرير لجنة BRC .

٢-١-٧-٢ **علاقة لجنة التدقيق بمجلس الإدارة.**

تتضمن مسؤولية الإدارة إعداد البيانات المالية والعرض العادل لها وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وتشمل المسؤولية تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام رقابة داخلي يضمن عرض بيانات مالية خالية من التحريفات المادية سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة (ذنيبات،٢٠١٢،ص.٢٣٨) و(SOX,Section 302) وهو ما اقره قانون الشركات الأردني لسنة ٢٠٠٦ بنص المادة ١٤٠، ومن هنا فإن لجنة التدقيق بصفتها لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة تساعد الإدارة في أن تتحمل عنها بعض الأعباء الموكلة إليها من خلال الإشراف على إعداد القوائم المالية، والتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلي ومد جسور الإتصال بين الإدارة والمدقق الخارجي، وهي بذلك توفر الوقت على الادارة.

٢-١-٧-٣ **علاقة لجنة التدقيق بالمدقق الخارجي.**

تكمن أهمية وجود لجان التدقيق في الشركات بالنسبة للمدقق الخارجي وذلك من أجل المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي نظراً لتعرض مهنة التدقيق لكثير من الانتقادات بسبب حالات التلاعب والغش التي حدثت في كبرى الشركات (لطفي،٢٠٠٨،ص.٢٠) ويتمثل ذلك من خلال ترشيح وتعيين المدقق الخارجي الاكثر كفاءة، وحل النزاعات التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي والإدارة، والتنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي، وتوفير المعلومات والايضاحات التي يحتاجها المدقق الخارجي وبالتالي تحسين جودة التدقيق (حمادة،٢٠١٠)

٢-١-٧-٤ **علاقة لجنة التدقيق بالتدقيق الداخلي.**

إن نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يكون مستقلاً، كما اشار المعيار ١١٠٠ الصادر عن IIA (The Institute of Internal Auditors) ووجود لجنة التدقيق يساهم في استقلالية المدقق الداخلي من خلال قيام لجنة التدقيق بما لديها من استقلالية بمراجعة خطة التدقيق الداخلي والتأكد

من استقلاليتها عن إدارة الشركة، ودورها في تعيين المدقق الداخلي وفي الاجتماع بمدير التدقيق الداخلي لمناقشته في الأخطاء التي تم اكتشافها وحل النزاعات التي قد تنشب مع مجلس الادارة (المرعي،٢٠٠٩).

٢-١-٨ مهام لجان التدقيق.

حددت العديد من التشريعات الدولية والأبحاث والدراسات مهام لجان التدقيق وتطرقت بعض اللجان الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية في توصياتها إلى مهام لجان التدقيق ومنها تقرير Smith البريطاني والذي تم نشره في٢٠٠٣/١/٢٠ ، ووفق التشريعات الأردنية، فقد جاءت المادة ٣٢/أ من قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ والمادة ٧/ ب من تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ الصادرة عن مجلس ادارة هيئة التأمين والمادة ١٥/د من تعليمات الافصاح لسنة ٢٠٠٤ والتي حددت مهام لجان التدقيق وفيما يلي استعراض المهام المناطة بلجان التدقيق وسيتم عرضها من ثلاثة محاور:

١-مهام تتعلق بالتدقيق الخارجي والداخلي :

تتولى لجنة التدقيق مناقشة الأمور التي تتعلق بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق حسابات خارجي لانتخابه من قبل الهيئة العامة وترشيح تعيين مدقق داخلي ومهام تتعلق بمراجعة خطة التدقيق الخارجية ومدى شموليتها والتأكد من مدى استجابة مجلس الإدارة لملاحظات التدقيق وعدم وجود ما يؤثر على استقلالية التدقيق الخارجي والداخلي.

٢- مهام تتعلق مساعدة الإدارة على تحمل مسؤولياتها وتخفيف بعض الأعباء عنها: تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من *قيام* الشركة بالتقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال

الشركة والمحددة من قبل الجهات التشريعية الناظمة لعملها وتقوم لجنة التدقيق بفحص نظام الرقابه الداخلي والتأكد من مدى سلامته.

٣-مهام تتعلق بالتقارير المالية والقضايا المحاسبية.

اشارت (BRC,1999) إلى أن تشكيل لجان التدقيق داخل الشركات سيزيد من الاعتمادية والشفافية في المعلومات التي تصدرها الشركات للمستخدمين الخارجيين وتتولى لجنة التدقيق دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات وتركز على مراجعة الطرق المحاسبية المستخدمة وأية تغييرات تطرأ عليها ومقترحات المدقق الخارجي بما يتعلق بحسابات الشركة.

٢-١-٩ مفهوم الاداء المالي وأهميته.

الاداء:- (لغةً) أدى الشيء أي قام به (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤) و(إصطلاحاً) يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل(الداوي،٢٠١٠).

وبصفة عامة يمكن قياس اداء الشركات من خلال ما تقوم به الشركة بتوظيف مواردها المتاحة لإنجاز أهدافها (الكساسبة،٢٠١١ص.٨١) ويمثل الاداء المالي للشركة إستخدام الإدارة للأموال المتاحة في الشركة لتحقيق أهدافها، ويسهم الأداء المالي كذلك، في إتاحة الموارد المالية، وزيادة فرصة الاستثمار، بما يساعد على تحقيق أهداف الملاك (الخطيب،٢٠١٠،ص.٤٠) وتكمن أهمية الأداء المالي للشركات بأنه يعتبر وسيلة لجذب المستثمرين إلى الشركة حيث يتطلع المستثمر إلى اداء الشركة المالي باعتباره جانب قوة ومؤشر هامش أمان للاستثمار في الشركة (نوفل واخرون،٢٠١٢) بالإضافة إلى أنه يعتبر كأداة لحفز العاملين في الشركة ببذل جهد أكبر للوصول إلى نتائج أفضل بما يعود عليهم بالنفع (الخطيب،٢٠١٠)

١٠-١-٢ مقاييس الاداء المالي.

يتم قياس الاداء المالي للشركة من خلال النسب المالية وتعتبر النسب المالية من الوسائل الملائمة لتقييم الاداء المالي للشركة (نوفل واخرون،٢٠١٢) وتصنف النسب المالية حسب (Gitman,2007) إلى خمسة أقسام أو أصناف :

١-نسب السيولة : تقيس قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير

٢-نسب النشاط: قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات

٣-نسب المديونية: تقيس قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير

٤-نسب السوق: تعطي مؤشراً للمستثمرين عن العوائد والمخاطر

٥-نسب أو مؤشرات الربحية:تقيس قدرة الشركة على توليد الأرباح

إن أهمية مؤشرات الربحية تبرز كواحدة من الأساليب المستخدمة في تقويم الاداء المالي حيث أن معرفة قدرة الشركة على تحقيق أرباح يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة وبالنسبة للمستثمرين أو الملاك فإنهم حريصون على مستوى عائد مناسب، ومهمة بالنسبة للمقرضين من خلال أن الأرباح تعتبر عامل أمان لضمان تحصيل ديونهم (الخلايلة ،١٩٩٨،ص.١١٨)

ومن أهم مؤشرات الربحية المستخدمة كمقياس للأداء المالي العائد على الموجودات ROA الذي يقيس العلاقة بين الربح وحجم الأصول وبالتالي فهو مؤشر يقيس قدرة الشركة على إستثمار الموجودات التي تمتلكها في توليد الربح وكلما زادت نسبة العائد على الأصول دلَ ذلك على الإستغلال والإستثمار الأمثل لموارد الشركة (Gitman,2007) واشار (الخلايلة،١٩٩٨) إلا أنه

يمكن تحسين أو زيادة هذه النسبة من خلال زيادة نسبة هامش الربح عن طريق زيادة سعر البيع أو تخفيض النفقات وكما يمكن أن يتم تحسين النسبة من خلال زيادة معدل دوران الأصول ويتم ذلك من خلال تحسين حجم المبيعات أو تخفيض الاستثمارات في الأصول .

واشار إلى أن إختلاف طرق الإهتلاك يعتبر محدداً لل ROA فيؤدي مقارنة ROA لشركتين مختلفتين تتصفان بنفس الكفاءة التشغيلية أي –يحققان نفس مستوى ربح وحجم أصول متساوي– إلى نتائج مضللة وهذا من المآخذ على مؤشر ROA .

٢-١-١١ نبذه عن القطاع الصناعي الاردني.

يعد القطاع الصناعي احد ركائز التنمية ويؤدي دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية بالاضافة الى مساهمته في دعم القطاعات الاخرى ومساهمته في زيادة الايرادات الضريبية وتشغيل الايدي العاملة الاردنية(غرفة صناعة الزرقاء،٢٠١٥)وعرف قانون الغرف الصناعية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ الصناعة بأنها "أي نشاط يهدف إلى تحويل المواد بوسائل الإنتاج المختلفة إلى منتج جديد بحيث ينتج عن التحويل تغيير أساسي في شكلها أو مكوناتها أو نوعها أوطبيعتها " وتعد الصناعة من أهم مقومات الإقتصاد الوطني حيث تشكل حوالي خمس الناتج المحلي الإجمالي ويعرض الجدول أدناه نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (وزارة الصناعة والتجارة،٢٠١٣)

جدول رقم (١-٢)

نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي	%٢٢	%٢٣	%٢٠	%٢٢

وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً بالقطاع الصناعي وذلك بالإهتمام بالتشريعات الناظمة لعمل القطاع الصناعي إضافة إلى وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات لتطوير عمل القطاع الصناعي إلا أنه وبحسب دراسة (عياصرة،٢٠١٤) فإن القطاع الصناعي في الأردن لا يزال يعاني من تحديات ومعوقات وأشار إلى أن أبرز التحديات تحصل بسبب التوزيع غير المتماثل للصناعات وقطاعاتها بين المحافظات، واشار(عبد الجليل ،٢٠١٤) ان القطاع الصناعي يعاني من صعوبة الحصول على الائتمان نتيجة إرتفاع تكلفة الربا في البنوك، وأن العائد المتوقع منه أقل من التكلفة، وبالتالي يقلل من عائدات الشركات الصناعية الاردنية وأوصى بضرورة دراسة اثر الربا والقوانين الوضعية على قطاع الصناعة الأردني.

٢-٢ الدراسات السابقة

٢-٢-١ الدراسات السابقة العربية

هدفت دراسة احمد (٢٠١١) إلى التعرف على دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية في جمهورية مصر العربية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة في شركات الأدوية المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية وإمكانية حصول الشركة على تقرير نظيف كمقياس لجودة تقاريرها المالية، تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة الصناعية العاملة في قطاع الرعاية الصحية والأدوية والمدرجة في البورصة المصرية التي نشرت تقاريرها المالية من عام ٢٠٠٥حتى عام ٢٠٠٨ وبلغ مجموع شركات صناعة الأدوية العاملة في هذا القطاع(١٣) شركة أما عينة الدراسة فاشتملت على عشرة شركات صناعية وهى التي تتوفر لها جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة وتمثلت متغيرات الدراسة بأربعة متغيرات مستقلة ممثلة لخصائص لجان التدقيق وهي إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق وعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق وحجمها والخبرة المالية لأعضائها في تقرير المراجعة الخارجية، وأنه لا يوجد أي تأثير لعدد مرات إجتماع اللجنة في جودة التقارير المالية.

وجاءت دراسة حمدان واخرون(٢٠١٢) لتبين أثر خصائص لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، على جودة الأرباح والمعبر عنها بإستمرارية الأرباح في المستقبل، شملت عينة الدراسة خمسين شركة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من(٢٠٠٤-٢٠٠٩)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لعدد إجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة

في جودة الأرباح، وفي ذات الوقت، لم يكن لبقية خصائص لجان التدقيق والمتمثلة بحجم لجنة التدقيق، واستقلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح.

وتهدف دراسة عبدالمطلب واخرون(٢٠١٣) إلى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية الخاصة بلجان التدقيق وتحديد مدى قدرة لجان التدقيق في الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإدارة أرباحها، حيث قام الباحثون بدراسة وتحليل التشريعات الأردنية ذات العلاقة لتحديد أهم خصائص لجان التدقيق الواردة فيها وتمثلت عينة الدراسة بدراسة (٥٠) شركة صناعية مدرجة اوراقها في سوق عمان المالي وللفترة المالية الممتدة من العام (٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦) وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان التدقيق كما وردت في التشريعات الاردنية وتم دراسة خصائص لجان التدقيق من خلال حجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضائها وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق خلال العام وإستقلالية لجنة التدقيق ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة وأظهرت الدراسة أثراً مهماً لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في زيادة إدارة الأرباح وأظهرت الدراسة أثراً مهماً لإستقلالية لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح هذا ولم تظهر الدراسة أثراً لباقي الخصائص على إدارة الأرباح.

كما اجرى محمد (٢٠١٣) دراسة بعنوان دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور لجان التدقيق في الحد من الإحتيال في الشركات المساهمة السورية وذلك من خلال بيان ضوابط تشكيل لجنة التدقيق الواردة في التشريعات السورية قرار هيئة الاوراق رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٨ والمتمثلة بإستقلالية أعضاء لجنة التدقيق والخبرة المحاسبية والعملية وعدد مرات إجتماع اللجنة السنوية وعدد مرات اجتماع اللجنة مع مدقق الحسابات وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق ومدققي

الحسابات الخارجيين المعتمدين لدى هيئة الاوراق المالية لعام٢٠١١ والذين يتخذون من مدينة دمشق مقراً رئيساً لأعمالهم وقد بلغ عدد الشركات المدرجة اسهمها (٢١) شركة مساهمة، وبلغ عدد مدققي الحسابات الخارجيين (٥) شركات تدقيق و(١٩) مكتب تدقيق وقام الباحث بإعداد إستبانة وتوزيعها حيث وزعت (٣٨) إستبانة على أعضاء لجان التدقيق، ووزعت(٤٠) إستبانة على مدققي الحسابات، وأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن ضوابط لجان التدقيق ومهامها تساهم في الحد من الإحتيال من وجهة نظر العينتين.

وكما اجرى عياش (٢٠١٤) دراسة بعنوان دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الاداء المالي دراسة ميدانية على شركات الإتصالات اليمنية وهدفت الدراسة إلى التعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية، ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لوضع الاطار النظري للدراسة، وللوصول الى اهداف الدراسة اعتمد الباحث على تصميم استبانه وتوزيعها على شركات الاتصالات اليمنية وعددها (٦) شركات حيث تم توزيع (١٣٠) استبانه ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أكدت على وجود علاقة موجبة وقوية ذات دلالة احصائية بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي لشركات الاتصالات.

٢-٢-٢ الدراسات السابقة الاجنبية

هدفت دراسة (Chan and Li,2008) إلى التعرف على أثر استقلالية لجنة التدقيق على قيمة الشركة وتمثلت المتغيرات المستقلة باستقلالية لجنة التدقيق وأُدخل متغير ضابط يمثل الخبرة لدى الاعضاء وتم قياس قيمة الشركة باستخدام مؤشر(Tobin–Q) واشتملت عينة الدراسة على أول

٢٠٠ شركة عامه في الولايات المتحدة الأميركية والتي أُدرجت ضمن مجلة فورتشن الامريكية[١] للعام ٢٠٠٠م. ودلت نتائج الدراسة على علاقة إيجابية وهامة بين كل من استقلالية لجنة التدقيق، خبرة أعضاء اللجنة وقيمة الشركة.

وهدفت دراسة (He,et.al,2009) إلى إبراز أهمية أدوات الحوكمة وقامت بقياس الحوكمة من خلال خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجان التدقيق وإرتباطها بجودة التقارير المالية وتمثلت عينة الدراسة بخمسين شركة كندية واعتمدت الدراسة نموذج الإنحدار المتعدد في التحليل وتم قياس المتغيرات المستقلة والمتمثلة بخصائص مجلس الإدارة من خلال إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وهيمنة الرئيس التنفيذي وصفات المدير وتم قياس خصائص لجنة التدقيق من خلال إستقلالية أعضاء مجلس التدقيق وخبرة أعضاء المجلس ونشاط اللجنة وإجتهادها في العمل وتم قياسه من خلال عدد إجتماعات لجنة التدقيق وحجمها متمثلاً بعدد أعضاء اللجنة وأبرز ما توصلت إليه الدراسة بما يتعلق بمتغيرات الدراسة أن الإستقلالية لإعضاء لجنة التدقيق لا ترتبط في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح ويجب أن تتوافر الخبرة والنشاط في لجنة التدقيق حتى تكون فعالة.

واجرى (Ahmad,et.al,2012) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات من خلال تحليل العلاقة بين الأداء المالي(المتغير التابع) وتم قياسه بالعائد على الاصول (ROA) والمقاس بنسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول والعائد على حقوق الملكية(ROE) مع المتغير المستقل هيكل رأس المال والمتمثل بالديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل ومجموع الديون وتم إستخدام متغيرات ضابطه تمثلت بنمو الأصول ونمو المبيعات وحجم المنشأة والكفاءة وتكونت عينة الدراسة من ٥٨ شركة مدرجة في بورصة ماليزيا للقطاعين

---

[١] مجلة فورتشن وبالأنجليزية (Fortune Magazine) هي مجلة دولية، تصدر من أمريكا,تُعنى بقضايا المال والأعمال. تصدرها شركة تايمز الاعلامية. أنشئت سنة ١٩٣٠ على يد مؤسس مجلة تايمز هنري لوس وتعنى بترتيب اكبر ٥٠٠ شركة في أمريكا من حيث رأس المال

الصناعي والمنتجات الاستهلاكية وللفترة من ٢٠٠٥م. إلى ٢٠١٠ م. وأظهرت الدراسة علاقة موجبة بين مجموع الديون ونسبة الديون قصيرة الأجل مع المتغير التابع ROA.

وتناولت الدراسة التي أجراها (Al–Matari,et,al, 2012) العلاقة بين الحوكمة الداخلية والمعبر عنها بخصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة التدقيق والأداء المالي للشركات المساهمة السعودية وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة في بورصة السعودية للعام ٢٠١٠ بإستثناء الشركات المالية وتمثلت متغيرات الدراسة المستقلة والمتعلقة بخصائص مجلس الإدارة بثلاث متغيرات هي إستقلالية مجلس الإدارة وإزدواجية المناصب في الإدارة العليا وحجم مجلس الإدارة والمتغيرات المستقلة المتعلقة بخصائص لجنة التدقيق ثلاث متغيرات هي إستقلالية لجنة التدقيق وعدد مرات إجتماعها وحجم اللجنة وتم قياس المتغير التابع المتمثل بالأداء المالي من خلال مقياس(Tobin s'Q) وأبرز ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج بما يخص متغيرات الدراسة أن هناك علاقة غير مؤثرة بين مؤشر الأداء المالي وكل من إستقلالية لجنة التدقيق وعدد مرات الإجتماع وعلاقة مؤثرة وإيجابية بين حجم لجنة التدقيق ومقياس الأداء المالي المستخدم.

كما اجرى الباحثان (Salleh and Haat,2014) دراسة هدفت إلى فحص فعالية لجان التدقيق في تخفيض إدارة الأرباح وشملت عينة الدراسة (٢٨٠) شركة مدرجة في بورصة ماليزيا وللفترة من العام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٠٩ وتم قياس فعالية لجان التدقيق من خلال خصائص اللجنة والمتمثلة بحجم وإستقلالية وخبرة وعدد مرات إجتماع أعضاء لجنة التدقيق والمتغير التابع تمثل بإدارة الأرباح وتمثلت المتغيرات الضابطة في حجم الشركة وحجم الإدارة ونسبة المديونية وأظهرت الدراسة أن هناك إرتباطاً سالباً بين كل من خبرة وإستقلالية وعدد مرات إجتماع أعضاء لجنة التدقيق مع إدارة الأرباح .

كما أجرى (Kikhia,2014) دراسة هدفت إلى قياس أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة التدقيق على أتعاب المدقق الخارجي في الأردن وإعتمدت الدراسة على عينة مكونة من(١١٢) شركة من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي وللفترة من العام ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٢ وتمثلت متغيرات الدراسة المستقلة بستة متغيرات ثلاثة منها تخص خصائص مجلس الإدارة متمثلة باستقلالية وخبرة أعضاء مجلس الإدارة وحجم المجلس وثلاثة تخص خصائص لجنة التدقيق والمتمثلة باستقلالية وخبرة وعدد مرات إجتماع أعضاء لجنة التدقيق وتم إضافة سبعة متغيرات ضابطة لمتغيرات الدراسة وهي حجم الشركة ونسبة المديونية ونسبة الملكية وربحية الشركة والمتمثلة بالعائد على الأصول وحجم مكتب تدقيق الحسابات واخيراً نوع النشاط واظهرت الدراسة علاقة إيجابية وهامة بين أتعاب التدقيق وكل من إستقلالية وخبرة أعضاء مجلس الإدارة وحجم المجلس وبرر أن نتائجة تدعم فرضية أنه كلما زادت إستقلالية مجلس الإدارة وخبرة أعضائه وحجمه زاد الطلب على جودة تدقيق أعلى والنتيجة الثانية التي توصلت لها الدراسة أن خبرة أعضاء لجنة التدقيق وعدد مرات إجتماع اللجنة لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية وظهرت علاقة إيجابية هامة بين أتعاب التدقيق وإستقلالية أعضاء لجنة التدقيق.

٣-٢ ما يميز هذه الدراسة.

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة التي تبحث في موضوع الدراسة فإن الباحث يعتقد أن هذه الدراسة تميزت بقياس أثر متغير جديد والمتمثل بخصائص لجان التدقيق على الربحية والمعبر عنها بالعائد على الأصول وحسب علم الباحث لم يتم التطرق له في الدراسات السابقة التي اجريت على الصعيد المحلي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

٣-١ المقدمة

٣-٢ منهجية الدراسة

٣-٣ مجتمع الدراسة

٣-٤ عينة الدراسة

٣-٥ مصادر جمع المعلومات

٣-٦ قاعدة القرار

٣-١ المقدمة

يتضمن هذا الفصل المنهجية التي تم إستخدامها في إعداد هذه الدراسة، حيث تبين مجتمع الدراسة وخصائصه، وعينة الدراسة. كما يشير أيضاً لمصادر جمع البيانات و إلى الأساليب الإحصائية التي تم إستخدامها في تحليل بيانات هذه الدراسة

٣-٢ منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف بيانات الدراسة واختبار فرضياتها من خلال استخدام برمجية تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.20)، وذلك ايضاً اعتماداً على أساليب الإحصاء الوصفي التحليلي (مقاييس النزعة المركزية)، وكما عمدت الدراسة إلى إختبار بيرسون للعلاقة للتعرف على مقدار العلاقات الإحصائية بين المتغيرات المستقلة بالدراسة للتأكد من صحة إنموذج الدراسة المستقل، بالإضافة إلى الإنحدار سواءً كان بسيطاً أو متعدداً للوصول إلى هدف الدراسة، وتعتمد بذلك الدراسة الحالية على تكوين معادلة الإنحدار كأحد المعادلات الإحصائية الملائمة، وذلك كما يلي:-

$$Y = \beta_0 + (\beta_1 X_1) + (\beta_2 X_2) + (\beta_3 X_3) + (\beta_4 X_4) + e$$

Y: الأداء المالي (ROA).

β_0: تشير إلى معدل الحد الثابت.

$\beta_1 X_1$: تشير الى استقلالية لجنة التدقيق.

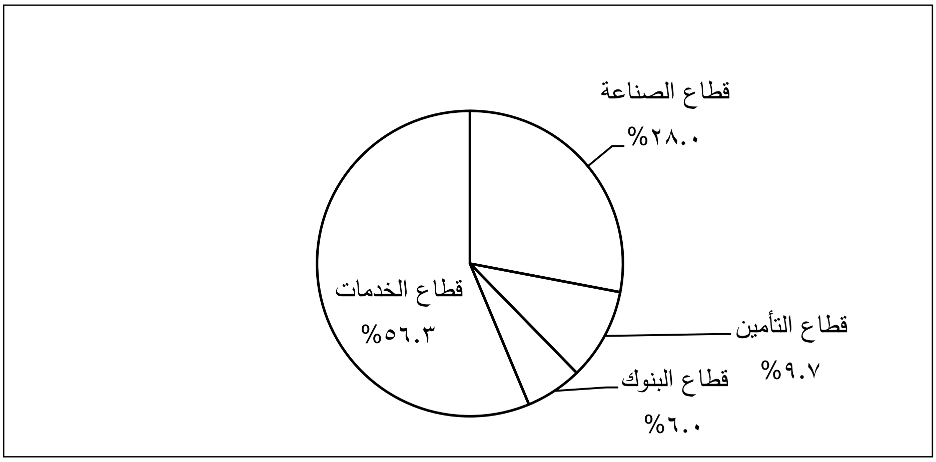
$\beta_2 X_2$: تشير الى حجم لجنة التدقيق.

$\beta_3 X_3$: تشير الى خبرة أعضاء لجنة التدقيق.

$\beta_4 X_4$: تشير الى نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة.

٣-٣ مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع الصناعة والمدرجة في سوق عمان المالي للفترة ٢٠٠٩ –٢٠١٣ ويبين الشكل رقم(٢) نسبة الشركات المساهمة في قطاع الصناعة إلى القطاعات الأخرى في المملكة إذ يبلغ عدد الشركات المساهمة (٢٦٨) شركة ويمثل قطاع الصناعة (٧٥) شركة بنسبة ٢٨% مقابل(١٦) شركة لقطاع البنوك بنسبة ٦% و(٢٦) لقطاع التأمين بنسبة ٩,٧% و(١٥١) لقطاع الخدمات بنسبة ٥٦,٣% (مركز إيداع الأوراق المالية الأردني،٢٠١٤)



الشكل رقم (٢) القطاعات الاستثمارية في المملكة من إعداد الباحث

٣-٤ عينة الدراسة

تضمنت عينة الدراسة (٢٥) شركة وتألفت عينة الدراسة من الشركات الصناعية والتي تنطبق عليها الشروط التالية.

١- الشركات التي توفرت عنها جميع البيانات المطلوبة لحساب متغيرات الدراسة

٢- الشركات التي لاتكون قد أُدمجت أو أُوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة (٢٠٠٩-٢٠١٣)

٣-٥ مصادر جمع البيانات

تم جمع بيانات الدراسة من:

١- المصادر الأولية والمنشورة على موقع سوق عمان المالي وعلى النحو التالي:-

أ- دليل الشركات المساهمة العامة (البيانات التجميعية)

ب-التقارير المالية للشركات

ت-الكتب والأبحاث والدراسات المنشورة والمجلات العلمية.

٣-٦ قاعدة القرار

إذا كان مستوى المعنوية Sig أكثر من ٠,٠٥ ، تقبل الفرضية العدمية و ترفض الفرضية البديلة، وذلك لعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات

٤-١ المقدمة

٤-٢ المحور الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics)

٤-٣ المحور الثاني : إختبار مدى تناسق المتغيرات (MultiCollinearity Test)

٤-٤ المحور الثالث: إختبار فرضيات الدراسة

٤-١ مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص لجان التدقيق على الأداء المالي، وذلك تطبيقاً على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ ولغاية عام٢٠١٣، وتعتمد هذه الدراسة على المصادر الأولية والتي تنحصر في الإفصاحات والتقارير والقوائم المالية المفصح عنها من قبل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وكما تستند الدراسة الحالية على المصادر المساندة (الثانوية) من خلال الكتب، والنشرات العلمية، والدوريات، والدراسات المنشورة وغير المنشورة، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية ذات العلاقة بموضوعات الدراسة. وقبل البدء بإجراء الإختبارات التحليلية والإحصائية اللازمة لبيانات الدراسة، فقد لجأت الدراسة الحالية إلى استخدام إختبار التوزيع الطبيعي للتعرف على مدى خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وذلك من خلال إختبار الرسومات البيانية، حيث أظهرت نتائج الإختبارات أن هناك تمركزاً لغالبية بيانات الدراسة ضمن الوسط الحسابي للمجتمع مما يؤكد على أن هناك توزيعاً طبيعياً بعض الشئ للبيانات موضوع الدراسة (Krishnaswamy Sivakumar,and Mathirajan, 2009)، وكما يلي:

٤-٢ المحور الأول : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics)

تستند هذه الدراسة إلى استخدام العديد من الإختبارات الإحصائية الوصفية، من خلال امعان النظر في معاملات الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، وأعلى وأدنى قيمة، وتبين المحاور التالية تفاصيل تلك الإختبارات الإحصائية الوصفية لكل متغير على حدا، وكما يلي:

١-٢-٤ العائد على الأصول (ROA)

يعد مؤشر العائد على الأصول (ROA) أحد أهم المؤشرات المالية التي تعكس الأداء المالي للشركات ومؤسسات الأعمال، حيث يتكون هذا المؤشر العام من أحد أهم المكونات المالية والتي تشير إلى ما حققته هذه الشركات والمؤسسات خلال فترة ماليه معينة من عوائد صافيه، بالإضافة إلى ما تمتلكه هذه الشركات والمؤسسات أيضا خلال نفس الفترة من إستثمارات في جانب إستخداماتها للتمويل سواءً كانت ممولة داخلياً أو خارجياً، وبالتالي يظهر هذا المؤشر نسبه تلك العوائد على جملة أصول تلك الشركات والمؤسسات لنفس الفترة مما يعكس ايضاً قدرة إدارات هذه الشركات والمؤسسات على توليد العوائد من جراء إستخداماتها لأصولها، وتستخدم هذه الدراسة هذا المؤشر نظراً لما يحظى به هذا المؤشر من إهتمام سواءً من قبل الحكومات أو الشركات والمؤسسات والمنظمات أو حتى الباحثين ، حيث تشير أبرز الدراسات المتأصلة (شبيطة وابو نصار ،٢٠٠٥) بأن هذا المؤشر من أبرز المؤشرات المالية التي تبين وتعزز النظرة الشمولية للأداء المالي، وتستخدم الدراسة الحالية اساليب الإحصاء الوصفي التحليلي من خلال معامل الوسط الحسابي والإنحراف المعياري، والإستدلال كذلك بأعلى وأدنى قيمة للبيانات الخاصة بمعدلات العائد على الأصول للشركات الصناعية الأردنية موضوع الدراسة، وكما تستخدم الدراسة ايضاً اختبار "t" للعينة الواحدة للتعرف فيما إذا كان هناك اختلافات جوهرية لمعدلات العوائد على الأصول بين الشركات الصناعية الأردنية موضوع الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي(٢٠٠٩-٢٠١٣)، حيث تستند قاعدة القرار على أنه إذا كان هناك معامل الأهمية النسبية مستوى المعنوية (SIG) يساوي أو يقل عن (٠,٠٥) في نتائج هذا الإختبار، فيمكن الإستدلال على أنه يوجد إختلافات جوهرية ذات دلاله احصائية لمعدلات العائد على الأصول بين الشركات الصناعية الأردنية موضوع الدراسة، وبخلاف ذلك يمكن الإستدلال على عدم وجود لتلك

الإختلافات بين هذه الشركات، وكما يشير الجدول أدناه الى نتائج الإختبارات الإحصائية سابقة الذكر.

جدول رقم (١-٤)

التحليل الوصفي لمعدلات العائد على الأصول (ROA)

العام	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (t)	الأهمية النسبية (Sig)
2009	.030	.088	1.710	.100
2010	.015	.066	1.134	.268
2011	.003	.094	.152	.881
2012	-.029	.193	-.741	.466
2013	-.004	.082	-.268	.791
كامل الفترة	.003	.114	.293	.770

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية والتي يظهرها الجدول السابق بأنه قد بلغ أعلى وسط حسابي(٠,٠٣٠) وبمعامل إنحراف معياري (٠,٠٨٨)، وذلك فيما يخص عام (٢٠٠٩)، وكما قد بلغ أدنى وسط حسابي (-٠,٠٢٩)، وبمعامل إنحراف معياري (٠,١٩٣)، وذلك فيما يخص عام (٢٠١٢)، الأمر الذي يشير إلى أن هناك تفاوتاً لمعدلات العائد على الأصول خلال فترة الدراسة للشركات الصناعة الاردنية موضوع الدراسة، الأمر الذي قد يعزى إلى مدى تأثر هذا القطاع بالظروف المحيطة بالبيئة الإقتصادية الأردنية، وكما قد أشار المعدل العام لكافة أعوام فترة الدراسة مجتمعة بأن معامل الوسط الحسابي لمعدلات العائد على الأصول لكافة الشركات موضوع الدراسة قد بلغ (٠,٠٠٣)، وبمعامل إنحراف معياري (٠,١١٤)، الأمر الذي يشير إلى تدني مستوى تحقيق هذه الشركات للعوائد على أصولها وجانب إستثماراتها لتمويلها، مما قد يعزى إلى إرتفاع التكاليف

الصناعية والتشغيلية للشركات الصناعية المدرجة في البيئة الأردنية خلال فترة الدراسة، كإرتفاع تكاليف الطاقة، و إرتفاع تكاليف الأيدي العاملة التشغيلية.

كما تشير نتائج إختبار "t" للعينة الواحدة ولكافة فترات الدراسة بأن معامل الأهمية النسبية (SIG) قد كان بمعدلات تفوق مستوى المعنوية التي تعتمدها الدراسة الحالية كقاعدة قرار (٠,٠٥)، مما يستدل على أنه لا يوجد هناك إختلافات جوهرية ذات دلاله إحصائية لمعدلات العائد على الأصول بين الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة، مما يؤكد بذلك على مستوى تقارب تحقيق تلك الشركات لعوائدها فيما بينها الأمر الذي قد يعزى إلى أن تأثير تلك المؤثرات البيئية على القطاع الصناعي الإقتصادي قد كان بشكل إجمالي دون التفريق بين هذه الشركات أو حتى التمييز فيما بينها.

٢-٢-٤ استقلالية لجنة التدقيق

يعكس استقلالية لجنة التدقيق جوهر الهيكل المؤسسي من خلال تبني الشركات ومؤسسات الأعمال لعامل الإستقلالية الرقابية والتي توفرها لجنة التدقيق، وكما يعد عامل إستقلالية لجنة التدقيق أحد الخصائص الهامة والتي تتمركز في خصائص لجنة التدقيق العاملة في الشركات ومؤسسات الأعمال، حيث يشير هذا العامل إلى مدى وجود أعضاء ينتمون إلى لجنة التدقيق تتوفر فيهم الخاصية غير التنفيذية بنشاطات وأعمال هذه الشركات والمؤسسات، وبالتالي فقد لجأت الدراسة الحالية إلى استخدام هذا العامل ضمن خصائص لجنة التدقيق وكمؤشر وهمي يعتمد على منح قيمة وهمية تم تحديدها بالدراسة الحالية مساوية لـ (١) في حال كان أعضاء لجنة التدقيق غير تنفيذيين، وكما عمدت الدراسة على منح قيمة وهمية مساوية لـ (٠) في حال كان أعضاء لجنة التدقيق ينتمون إلى العمل التنفيذي داخل الهيكل التنظيمي.

ومن أجل وصف بيانات قياس عامل إستقلالية لجنة التدقيق، فقد عمدت الدراسة الحالية إلى إستخدام الإختبارات الإحصائية الوصفية من خلال معامل الوسط الحسابي والإنحراف المعياري، بالإضافة إلى إستخدام إختبار "t" للعينة الواحدة ولطيلة فترة الدراسة الممتدة من عام ٢٠٠٩ ولغاية عام ٢٠١٣ للتعرف على فيما إذا كان هناك إختلافات جوهرية لمؤشر إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق بين الشركات الصناعية الأردنية موضوع الدراسة، وذلك بالإعتماد على مستوى معنوية واهمية نسبية (٠,٠٥) كقاعدة قرار، ويبين الجدول التالي نتائج تلك الإختبارات الإحصائية.

جدول رقم (٢-٤)

التحليل الوصفي لعامل إستقلالية لجنة التدقيق

العام	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (t)	الأهمية النسبية (Sig)
2009	.920	.277	16.613	.000
2010	.920	.277	16.613	.000
2011	.880	.332	13.266	.000
2012	.880	.332	13.266	.000
2013	.880	.332	13.266	.000
كامل الفترة	.896	.306	32.685	.000

يشير الجدول السابق إلى أنه قد بلغ أعلى معدل لمعاملات الوسط الحسابي فيما يختص عامل إستقلالية لجنة التدقيق ما يساوي (٠,٩٢٠)، وبمعامل إنحراف معياري (٠,٢٧٧)، وذلك فيما يختص بالأعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠)، وكما قد بلغ أدنى معامل للوسط الحسابي (٠,٨٨٠)، وبمعامل إنحراف معياري (٠,٣٣٢)، وذلك فيما يختص بالفترة الممتدة بين عامي (٢٠١١-٢٠١٣)، مما

يستدل بذلك على ثبات سياسة الشركات الصناعية الأردنية موضوع الدراسة بمستوى إحتفاظها بأعضاء غير تنفيذيين ضمن لجنة التدقيق ليعكس بذلك نزاهة العمل الرقابي، وكما قد أشار المؤشر العام ولكامل فترة الدراسة أن معامل الوسط الحسابي قد بلغ (٠,٨٩٦)، وبمعامل إنحراف معياري (٠,٣٠٦)، وهو الأقرب إلى المؤشر الوهمي (١) والذي يشير إلى أن الشركات الصناعية الأردنية تحتفظ بأعضاء غير تنفيذيين ضمن لجنة التدقيق، الأمر الذي قد يعزى إلى إدراك مجالس إدارات هذه الشركات لأهمية الدور الرقابي الذي توفرة لجنة التدقيق ودورها في الشركات ومنظمات الأعمال، وتحديداً إذا كان هؤلاء الأعضاء ينتمون للمظلة غير التنفيذية داخل الهيكل التنظيمي.

كما قد أشارت نتائج إختبار "t" للعينة الواحدة بأن مستوى الأهمية النسبية (SIG) قد كان أقل من مستوى المعنوية الذي تستند عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار (٠,٠٥)، مما يؤكد بذلك على أنه يوجد إختلافات جوهرية ذات دلاله إحصائية لمؤشر إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق بين الشركات الصناعية الأردنية موضوع الدراسة، الأمر الذي قد يعزى إلى إختلاف سياسات وهياكل وحجم تلك الشركات موضوع الدراسة، والذي قد يؤثر على مستوى تبنيها لسياسة إستقلالية لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارتها.

٣-٢-٤ حجم لجنة التدقيق

يعكس حجم لجنة التدقيق عدد أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة في الشركات ومؤسسات الأعمال، حيث يشير عامل حجم لجنة التدقيق إلى عدد الأفراد الذين تناط لهم أعمال رقابية وتدقيقية ضمن مجلس إدارتها، وكما يعكس هذا المؤشر مدى قدرة هذه اللجنة على القيام بمهامها ومسؤولياتها من خلال توفير العدد المناسب بما يتوازى مع تلك المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، سواءً من الرقابة على إعداد القوائم المالية، أو بناء وفحص الأنظمة الرقابية الداخلية. بالتالي، لجأت الدراسة الحالية إلى قياس هذا العامل والذي يعكس أحد أهم الخصائص التي

تتضمنها لجنة التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء لجنة التدقيق، وذلك بالإستدلال بالدراسات العلمية السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

ومن أجل وصف بيانات الدراسة الحالية الخاصة بعامل حجم لجنة التدقيق، فقد لجأت الدراسة الحالية إلى إستخدام إختبارات الإحصاء الوصفي من خلال معاملات الوسط الحسابي والإنحراف المعياري، بالإضافة إلى إستخدام إختبار "t" للعينة الواحدة للتعرف فيما إذا كان هناك إختلافات جوهرية لحجم لجنة التدقيق بين الشركات الصناعية الأردنية موضوع الدراسة، وذلك بالإستدلال بمستوى معنوية (٠,٠٥) كقاعدة قرار، ويبين الجدول التالي نتائج تلك الإختبارات.

جدول رقم (٣-٤)

التحليل الوصفي لعامل حجم لجنة التدقيق

العام	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (t)	الأهمية النسبية (Sig)
2009	.477	.073	32.800	.000
2010	.482	.077	31.338	.000
2011	.482	.077	31.338	.000
2012	.486	.085	28.511	.000
2013	.486	.085	28.511	.000
كامل الفترة	.482	.078	68.885	.000

يعكس الجدول السابق نتائج الإختبارات الإحصائية لعامل حجم لجنة التدقيق، حيث يظهر الجدول السابق بأنه قد بلغ أعلى وسط حسابي لمعامل اللوغاريتم الطبيعي لحجم لجنة التدقيق قد بلغ (٠,٤٨٦) وذلك للعامين (٢٠١٢، ٢٠١٣)، وبمعامل إنحراف معياري (٠,٠٨٥) لكلا العامين، وكما قد بلغ أدنى وسط حسابي لمعامل اللوغاريتم الطبيعي (٠,٤٧٧)، وبمعامل إنحراف معياري

(٠,٠٧٣)، وذلك فيما يخص عام (٢٠٠٩)، وكما قد بلغ معامل الوسط الحسابي للمؤشر العام لكامل فترة الدراسة فيما يخص معامل اللوغاريتم الطبيعي لحجم لجنة التدقيق للشركات موضوع الدراسة (٠,٤٨٢)، وبمعامل إنحراف معياري (٠,٠٧٨)، مما يؤكد على أن هناك تحسناً في عدد أو حجم لجنة التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ مقارنةً مع عام ٢٠٠٩، الأمر الذي قد يعزى إلى زيادة إدراك مجالس إدارات هذه الشركات بأهمية العامل الرقابي ودور لجنة التدقيق في الشركات.

وكما قد أشارت نتائج اختبار "t" للعينة الواحدة بأن معامل الأهمية النسبية قد كان أقل من مستوى المعنوية الذي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار (٠,٠٥)، مما يستدل بذلك على أن هناك إختلافات جوهرية ذات دلاله إحصائية لمعامل اللوغاريتم الطبيعي لحجم لجنة التدقيق بين الشركات الصناعية الأردنية موضوع الدراسة، الأمر الذي قد يعزى إلى وجود بعض الشركات التي أخذت على عاتقها عدداً من أعضاء لجنة التدقيق يزيد عن عدد الأعضاء في الشركات الأُخرى التي تعمل ضمن صناعتها بما يتوازى مع مسؤولية ومهام هذه اللجنة في الشركات الصناعية الأردنية.

٤-٢-٤ خبرة أعضاء لجنة التدقيق

يعكس عامل الخبرة أحد أهم الخصائص المهنية والعملية التي يمتكلها أعضاء لجنة التدقيق، حيث تشير مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق إلى ضرورة تمثيل هذه اللجنة من قبل الأعضاء المهنيين الذين يمتلكون الخبرة العلمية والعملية والمهنية القادرة على إنجاز تلك المهام بصورة مفعمة بالكفاءة والفعالية، حيث عمدت الدراسة الحالية إلى قياس هذا العامل مع خلال التعرف على الأعضاء المدرجين ضمن لجنة التدقيق والذين يحملون شهادات في تخصص مالي أو إقتصادي أو حتى شهادة مهنية (CMA, CPA)، ومن ثم قسمة عددهم على إجمالي أعضاء لجنة التدقيق.

بالتالي، عمدت الدراسة إلى استخدام أساليب وإختبارات الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة، وذلك من خلال التعرف على معاملات الوسط الحسابي والإنحراف المعياري، والإستدلال مع ذلك بإختبار "t" للعينة الواحدة للتعرف فيما إذا كان هناك إختلافات جوهرية ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لعامل خبرة أعضاء لجنة التدقيق بين الشركات الصناعية موضوع الدراسة، وكما يبين الجدول التالي نتائج تلك الإختبارات.

جدول رقم (٤-٤)

التحليل الوصفي لعامل الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق

العام	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (t)	الأهمية النسبية (Sig)
2009	.625	.326	9.576	.000
2010	.584	.311	9.393	.000
2011	.617	.303	10.165	.000
2012	.623	.309	10.100	.000
2013	.647	.323	10.018	.000
كامل الفترة	.619	.310	22.325	.000

يبين الجدول السابق (٤-٤) أن أعلى معامل وسط حسابي فيما يخص ببيانات عامل خبرة أعضاء لجنة التدقيق قد بلغ (٠,٦٤٧)، وبمعامل إنحراف معياري (٠,٣٢٣)، وذلك فيما يخص عام (٢٠١٣)، وأنه قد بلغ ادنى معامل وسط حسابي (٠,٥٨٤)، وبمعامل إنحراف معياري (٠,٣١١)، وذلك فيما يخص عام (٢٠١٠)، مما يستدل بذلك على أهمية إدارك مجالس إدارات الشركات الصناعية لاهمية الخبرة الاكاديمية والمهنية والعملية المالية والإقتصادية بلجنة التدقيق من أجل القيام بالمهام الموكولة، وكما قد بلغ معامل الوسط الحسابي لكامل فترة الدراسة ما يساوي (٠,٦١٩)، وبمعامل إنحراف معياري (٠.٣١٠)، مما ستدل بذلك على أن غالبية أعضاء لجنة

التدقيق بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان هم من حملة الشهادات العلمية في تخصص مالي أو إقتصادي أو حتى شهادة مهنية (CMA, CPA).

علاوة على ذلك، فقد اظهرت نتائج إختبار "t" للعينة الواحدة بأن معامل الأهمية النسبية (SIG) قد كان أقل من مستوى المعنوية التي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار (٠.٠٥)، مما يستدل بذلك على أن هناك إختلافات جوهرية ذات دلاله إحصائية لخبرة أعضاء لجنة التدقيق بين الشركات الصناعية الأردنية موضوع الدراسة.

٥-٢-٤ نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة

يعكس هذا المؤشر الذي تتضمنه الدراسة الحالية كأحد خصائص لجنة التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان نسبة عدد الأسهم المتداولة المملوكة من قبل أعضاء لجنة التدقيق إلى رأس المال المدفوع، حيث عمدت الدراسة الحالية إلى استخدام اللوغاريتم الطبيعي لهذه النسبة، وكما عمدت الدراسة الحالية أيضاً إلى إستخدام الإختبارات الإحصائية الوصفية بالإستدلال بمعاملات الوسط الحسابي والإنحراف المعياري، بالإضافة إلى إختبار "t" للعينة الواحدة للتعرف فيما إذا كان هناك اختلافات جوهرية ذات دلاله إحصائية بين الشركات الصناعية موضوع الدراسة لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة، من خلال الإستدلال بمعامل المعنوية (٠,٠٥) كقاعدة قرار، ويبين الجدول التالي نتائج تلك الإختبارات.

جدول رقم (٥-٤)

التحليل الوصفي لعامل نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة

العام	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (t)	الأهمية النسبية (Sig)
2009	.033	.085	1.947	.063
2010	.029	.084	1.724	.098
2011	.029	.085	1.688	.104
2012	.026	.085	1.561	.132
2013	.025	.084	1.474	.154
كامل الفترة	.028	.083	3.815	.000

يشير الجدول السابق (٥-٤) إلى نتائج الإختبارات الإحصائية، حيث أظهرت النتائج بأنه قد بلغ أعلى معامل وسط حسابي فيما يخص نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة الصناعية موضوع الدراسة قد كانت (٠,٠٣٣)، وبمعامل إنحراف معياري (٠,٠٨٥)، وذلك فيما يخص عام (٢٠٠٩)، وكما قد بلغ أدنى معامل وسط حسابي (٠,٠٢٥)، وبمعامل إنحرف معياري (٠,٠٨٤)، وذلك فيما يخص عام (٢٠١٣). مع ذلك، فقد أظهرت النتائج أيضاً أن معامل الوسط الحسابي العام لكامل فترة الدراسة قد بلغ (٠,٠٢٨)، وبمعامل إنحراف معياري (٠,٠٨٣)، ومما يستدل بذلك على وجود تقارب في نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركات الصناعية موضوع الدراسة، وهذا ما أكدته نتائج إختبار "t" للعينة الواحدة، حيث أشارت نتائج إختبار "t" للعينة الواحدة بأنه قد بلغ معامل الأهمية النسبية (SIG) ما يزيد عن (٠,٠٥)، مما يستدل إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلاله إحصائية لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة بين الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

٤-٣ المحور الثاني : اختبار تجانس العوامل المستقلة موضوع الدراسة (Multicollinearity Test)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر خصائص لجنة التدقيق على الأداء المالي، وذلك كدراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٣، حيث عمدت الدراسة الحالية إلى دراسة أربعة خصائص فرعية تتدرج ضمن خصائص لجنة التدقيق نظراً لأهميتها ومدى مدلولها، ومن أجل اختبار مدى تجانس أنموذج الدراسة المستقل (إستقلالية لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق وخبرة أعضاء لجنة التدقيق ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة)، تستند هذه الدراسة على إختبار العلاقة (Pearson Correlation) لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة.

يبين الجدول التالي نتائج اختبار العلاقات بين المتغيرات المستقلة موضوع الدراسة، حيث تشير النتائج بأنه لا يوجد علاقة عكسية جوهرية ذات دلاله احصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين عامل إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق، وكذلك بين إستقلالية لجنة التدقيق وخبرة أعضاء لجنة التدقيق، وكما لا يوجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لعامل استقلالية أعضاء لجنة التدقيق و نسبة ملكية اعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة، وكما لا يوجد علاقة ايضاً ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لعامل حجم لجنة التدقيق وخبرة أعضاء لجنة التدقيق وكذلك نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة، بالإضافة إلى أن هناك علاقة عكسية بين خبرة اعضاء لجنة التدقيق ونسبة ملكية اعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة الصناعية موضوع الدراسة، ومما يستدل إيضاً بأن كامل معدلات قوة العلاقة (Beta) قد أظهرت مستويات معتدلة من العلاقات.

ختاماً، يمكن الإستدلال على ملاءمة أنموذج الدراسة المستقل الذي تعتمد عليه هذه الدراسة، وذلك استناداً إلى قاعدة القرار والتي تشير إلى أنه ينبغي أن لا يكون هناك علاقة قوية تتمركز قيمتها بين حدي (Beta = %80 – 90%) للتأكد من صحة وملاءمة أنموذج الدراسة المستقل (Krishnaswamy, Sivakumar, and Mathirajan, 2009).

الجدول رقم (٦-٤)

اختبار العلاقات بين المتغيرات المستقله موضوع الدراسة

البيان		إستقلالية لجنة التدقيق	حجم لجنة التدقيق	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة
إستقلالية لجنة التدقيق	Pearson Correlation	1			
	(Beta)				
	Sig. (2-tailed)				
حجم لجنة التدقيق	Pearson Correlation	-.210	1		
	(Beta)				
	Sig. (2-tailed)	.019			
خبرة أعضاء لجنة التدقيق	Pearson Correlation	-.240	-.151	1	
	(Beta)				
	Sig. (2-tailed)	.007	.092		
نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة	Pearson Correlation	.094	.040	-.312	1
	(Beta)				
	Sig. (2-tailed)	.295	.661	.000	

٤-٤ المحور الثالث : إختبار فرضيات الدراسة

تستخدم هذه الدراسة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS v.20) من اجل تنفيذ واختبار الفرضيات سواءً الرئيسية أو الفرعية منها، وبالتالي الإجابة على التساؤلات موضوع مشكلة الدراسة، حيث تعتمد هذه الدراسة على استخدام اختبارات الإنحدار المتعدد، بالإضافة إلى الإنحدار البسيط لإختبار تلك الفرضيات، وتبين المحاور التالية نتائج تلك الإختبارات.

الفرضية الرئيسية

تهدف الفرضية الرئيسية إلى اختبار أثر خصائص لجنة التدقيق متمثلة باستقلالية أعضاء لجنة التدقيق، وحجم لجنة التدقيق، وخبرة أعضاء لجنة التدقيق، ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة (٢٠٠٩-٢٠١٣).

H01: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لخصائص لجان التدقيق (استقلالية أعضاء لجنة التدقيق و حجم لجنة التدقيق وخبرة أعضاء لجنة التدقيق ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة) على الأداء المالي.

عمدت الدراسة إلى إستخدام إختبار الإنحدار المتعدد (Multiple Regression) كأحد الإختبارات الإحصائية الملائمة، وذلك بالاستدلال بمعامل أهمية نسبية (مستوى معنوية) ٠,٠٥ كقاعدة قرار لقبول أو رفض الإفتراض موضوع الدراسة، حيث يمكن صياغة قاعدة القرار بأنه إذا بلغ معامل الأهمية النسبية لإختبار الإفتراض موضوع الدراسة أقل او يساوي ٠,٠٥، فيمكن الإستدلال على

قبول الفرضية البديلة، وفي خلاف ذلك يمكن الإستدلال على رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية.ويبين الجدول التالي نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (٧-٤)

نتائج اختبار أثر خصائص لجنة التدقيق على الأداء المالي

المتغيرات المستقله	B	Beta	النسبة التفسيرية R^2	النسبة التفسيرية المعدلة $Adj.R^2$	قيمة F	مستوى الأهمية النسبية Sig
الحد الثابت	−0.031	0.141	0.020	0.013−	0.605	0.660
الاستقلالية	0.034					
الحجم	0.043					
الخبرة المالية	−0.029					
نسبة الملكية	0.014					

a. Dependent Variable: الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), خصائص لجنة التدقيق

يبين الجدول السابق نتائج اختبار الإنحدار المتعدد لإختبار أثر خصائص لجنة التدقيق مجتمعة (استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، وحجم لجنة التدقيق، وخبرة أعضاء لجنة التدقيق، ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة) على الأداء المالي (ROA)، وذلك بالإعتماد على البيانات والإفصاحات الخاصة بالشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ ولغاية عام ٢٠١٣، إذ تشير النتائج بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) لتلك الخصائص مجتمعه على الأداء المالي (ROA) خلال فترة الدراسة للشركات موضوع الدراسة، حيث بلغت قيمة الأهمية النسبية (Sig) ما يساوي (٠,٦٦٠)، وذلك عندما بلغت قيمة (F) ما يساوي (٠,٦٠٥)، وهي معامل أعلى من مستوى المعنوية الذي تعتمد

عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار (٠.٠٥). وبالتالي، يمكن الخلاص بالقول بقبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة الامر الذي قد يعزى إلى الظروف البيئية المعاصرة لفترة الدراسة.

علاوة على ذلك، فقد أظهر الجدول السابق أن المتغيرات المستقلة موضوع الإختبار مجتمعه قد فسرت ($Adj.R^2$) ما نسبتة (–٠,٠١٣) من الاداء المالي (ROA)، وبقوة علاقة (Beta) قد بلغت (٠,١٤١) للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٣، ومع امعان النظر ايضاً في تلك النتائج، فيمكن الإستدلال إلى تكوين المعادلة الخطية التالية اعتماداً على فترة الدراسة:–

$$Y = -0.031 + (0.034X_1) + (0.043X_2) + (-0.029X_3) + (0.014X_4) + e$$

Y : الأداء المالي (ROA).

X1: تشير الى استقلالية لجنة التدقيق.

X2: تشير الى حجم لجنة التدقيق.

X3: تشير الى خبرة أعضاء لجنة التدقيق.

X4: تشير الى نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة.

الفرضية الفرعية الأولى

تهدف الفرضية موضوع الدراسة إلى بيان أثر خاصية إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الأداء المالي (ROA) للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٣.

H011: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الاداء المالي.

حيث عمدت الدراسة على استخدام اسلوب الإنحدار البسيط (Single Regression) كأحد الأساليب الملائمة للإختبار، ويبين الجدول التالي نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (٨-٤)

نتائج اختبار أثر إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الأداء المالي

مستوى الأهمية النسبية Sig	قيمة T	النسبة التفسيرية المعدلة Adj.R^2	النسبة التفسيرية R^2	Beta
0.237	1.190	0.003	0.011	0.107

a. Dependent Variable: الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق

تشير نتائج اختبار الإنحدار البسيط والتي يبينها الجدول السابق بأنه قد بلغ معامل مستوى الأهمية النسبية (Sig) ما يساوي (٠,٢٣٧)، وذلك عندما بلغت قيمة (t) ما يساوي (١,١٩٠)، وهي أعلى من مستوى المعنوية الذي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار (٠,٠٥)، مما يستدل بذلك على أنه لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لخاصية إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الأداء المالي (ROA) للشركات الصناعية الأردنية موضوع الدراسة بالاعتماد على الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٩ – ٢٠١٣)، وكما قد بلغت النسبة التفسيرية لخاصية إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق في الاداء المالي (ROA) ما يساوي (٠,٠١١)، وذلك عندما بلغ معامل قوة العلاقة (Beta) ما يساوي (٠,١٠٧)، وذلك مما يؤكد على أن الأداء المالي للشركات الصناعية موضوع الدراسة قد يتأثر بالعديد من العوامل السلوكية أو الظرفية المتعلقة بالبيئة سواء كانت داخلية أو حتى خارجية، وبصورة تفوق مدى تأثرها بخاصية إستقلالية لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس ادارتها خلال الفترة

الممتدة من عام ٢٠٠٩ ولغاية عام ٢٠١٣. ختاماً، يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثانية

تهدف الدراسة الحالية من خلال الإفتراض الفرعي الثاني إلى بيان أثر خاصية حجم لجنة التدقيق (عدد أعضاء لجنة التدقيق) على الأداء المالي (ROA)، وذلك تطبيقاً على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة (٢٠٠٩-٢٠١٣).

H012: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحجم لجنة التدقيق (عدد اعضاء لجنة التدقيق) على الأداء المالي.

وكما تعتمد الدراسة الحالية على إستخدام إختبار الإنحدار البسيط (Single Regression) كأحد الأساليب والإختبارات الإحصائية الملائمة، ويبين الجدول التالي نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (٩-٤)

نتائج اختبار أثر حجم لجنة التدقيق على الأداء المالي

مستوى الأهمية النسبية Sig	قيمة T	النسبة التفسيرية المعدلة $Adj.R^2$	النسبة التفسيرية R^2	Beta
0.804	0.249	0.008-	0.001	0.022

a. Dependent Variable: الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), حجم لجنة التدقيق

عطفاً على ما تقدم، واستنتاجاً مما تناولته نتائج الإختبار السابق للوصول إلى أثر خاصية حجم لجنة التدقيق على الأداء المالي (ROA) للشركات الصناعية موضوع الدراسة خلال فترة الدراسة،

يمكن الإستدلال أن معامل الأهمية النسبية (Sig) قد بلغ (٠,٨٠٤)، وأن قيمة (t) قد بلغت (٠,٢٤٩)، مما يستدل بذلك على أن معامل الأهمية النسبية هو أعلى من مستوى المعنوية (٠,٠٥) التي تعتمد عليه الدراسة كقاعدة قرار، مما يؤكد على أنه لا يوجد أثر لخاصية حجم لجنة التدقيق (عدد أعضاء لجنة التدقيق) على الأداء المالي (ROA)، وذلك تطبيقاً على الشركات الصناعية الاردنية موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وكما قد أشارت النتائج أيضاً أن خاصية حجم لجنة التدقيق قد فسرت ما نسبتة (٠,٠٠١) من الأداء المالي، وأن معامل قوة العلاقة بين كلا العاملين قد بلغ (٠,٠٢٢). وبالتالي، يمكن الاستدلال بقبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثالثة

تتطلع هذه الفرضية الفرعية الثالثة إلى التعرف على أثر خاصية خبرة أعضاء لجنة التدقيق على الأداء المالي، وذلك تطبيقاً على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة (٢٠٠٩-٢٠١٣).

H013: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لخبرة أعضاء لجنة التدقيق على الأداء المالي.

تعتمد الدراسة الحالية على إستخدام إختبار الإنحدار البسيط (Single Regression) كأحد الأساليب والإختبارات الإحصائية الملائمة لتحقيق الهدف من الإفتراض، ويبين الجدول التالي نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (١٠-٤)

نتائج اختبار أثر خبرة اعضاء لجنة التدقيق على الأداء المالي

Beta	النسبة التفسيرية R^2	النسبة التفسيرية المعدلة $Adj.R^2$	قيمة T	مستوى الأهمية النسبية Sig
0.11	0.012	.004	1.225-	0.223

a. Dependent Variable: الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), حجم لجنة التدقيق

يبين الجدول السابق نتائج إختبار الإنحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة موضوع الدراسة، حيث تشير النتائج الإحصائية من هذا الإختبار إلى أن معامل الأهمية النسبية (Sig) قد بلغ (٠,٢٢٣)، وأن قيمة (t) قد بلغت (-١,٢٢٥)، مما يستدل بذلك على أن معامل الأهمية النسبية هو أعلى من مستوى المعنوبة (٠,٠٥) التي تعتمد عليه الدراسة كقاعدة قرار، وبالتالي يمكن الاستدلال بقبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة، أي أنه لا يوجد أثر لخاصية خبرة أعضاء لجنة التدقيق على الأداء المالي (ROA)، وذلك تطبيقاً على الشركات الصناعية الاردنية موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، الأمر الذي قد يعزى إلى أن الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية قد يعتمد على الخبرة العملية التشغيلية التي يكتسبها الأفراد التشغيليون بشكل أكبر من إعتماده على خبرة أعضاء لجنة التدقيق. مع ذلك، فقد أشارت النتائج أيضاً أن خاصية خبرة أعضاء لجنة التدقيق قد فسرت ما نسبتة (٠,٠١٢) من الأداء المالي، وأن معامل قوة العلاقة بين كلا العاملين (خبرة أعضاء لجنة التدقيق والأداء المالي) قد بلغ (٠,١١٠).

الفرضية الفرعية الرابعة

تهدف الفرضية الفرعية الرابعة إلى تحديد أثر خاصية نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم

الشركة على الأداء المالي، بالإعتماد على البيانات والإفصاحات المالية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة (٢٠٠٩-٢٠١٣).

H014: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على الأداء المالي.

تعتمد الدراسة الحالية على إستخدام إختبار الإنحدار البسيط (Single Regression) كأحد الأساليب والإختبارات الإحصائية الملائمة، ويبين الجدول التالي نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (١١-٤)

نتائج اختبار أثر نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على الأداء المالي

Beta	النسبة التفسيرية R^2	النسبة التفسيرية المعدلة $Adj.R^2$	قيمة T	مستوى الأهمية النسبية Sig
0.045	.002	.006-	.0.498	0.619

a. Dependent Variable: الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة

يبين الجدول السابق نتائج إختبار الإنحدار البسيط للفرضية الفرعية الرابعة موضوع الدراسة، حيث تشير النتائج الإحصائية إلى أن معامل الأهمية النسبية (Sig) قد بلغ (٠,٦١٩)، وأن قيمة (t) قد بلغت (٠,٤٩٨)، مما يستدل بذلك على أن معامل الأهمية النسبية هو أعلى من مستوى المعنوية (٠,٠٥) التي تعتمد عليه الدراسة كقاعدة قرار، وبالتالي يمكن الاستدلال إلى أنه لا يوجد أثر لخاصية نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على الأداء المالي (ROA)، وذلك بالاعتماد على بيانات وإفصاحات الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان المالية خلال الفترة الممتدة (٢٠٠٩-٢٠١٣). مع ذلك، فقد أشارت النتائج أيضاً أن خاصية نسبة ملكية

أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة قد فسرت ما نسبتة (٠,٠٠٢) من الأداء المالي (ROA)، وأن معامل قوة العلاقة بين كلا العاملين (نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة والأداء المالي) قد بلغ (٠,٠٤٥)، الأمر الذي قد يعزى إلى أن مهام لجنة التدقيق تنحصر في العمل الرقابي والتدقيقي بعيداً عن المهام التشغيلية التي تعتمد عليها هذه الشركات الصناعية في توليد عوائدها المالية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

٥-١ المقدمة

٥-٢ خلاصة نتائج إفتراضات الدراسة

٥-٣ مناقشة نتائج الفرضيات

٥-٤ الاستنتاجات

٥-٥ التوصيات

٥-١ المقدمة

تم في الفصل الرابع تحليل بيانات الدراسة ، ومعالجتها، وذلك للوصول إلى أهداف الدراسة، فقد إنتهت الدراسة إلى النتائج والإستنتاجات وتوصيات يمكن أن تكون مفيدة للدراسات المستقبلية.

٥-٢ خلاصة نتائج إفتراضات الدراسة

أظهرت الدراسة الحالية أنه لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لخصائص لجنة التدقيق مجتمعة(استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، وحجم لجنة التدقيق، وخبرة أعضاء لجنة التدقيق، ونسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة)على الأداء المالي (ROA)، وذلك فيما يخص الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٣، ويبين الجدول التالي ملخصاً لنتائج إفتراضات الدراسة.

الجدول رقم (٥-١)

خلاصة نتائج إفتراضات الدراسة

الإفتراض	نتيجة الإختبار
الفرضية الرئيسية H0: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لخصائص لجان التدقيق (استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق، خبرة أعضاء لجنة التدقيق، نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة) على الأداء المالي.	قبول الفرضية العدمية
الفرضية الفرعية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الاداء المالي.	قبول الفرضية العدمية
الفرضية الفرعية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحجم لجنة التدقيق (عدد أعضاء اللجنة) على الأداء المالي.	قبول الفرضية العدمية

الفرضية الفرعية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لخبرة أعضاء لجنة التدقيق على الأداء المالي.	قبول الفرضية العدمية
الفرضية الفرعية الرابعة H04: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على الأداء المالي.	قبول الفرضية العدمية

٣-٥ مناقشة نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الاداء المالي، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل اليه (Al-Matari,et,al, 2012)في الشركات السعودية أن هناك علاقة غير مؤثرة بين مؤشر الأداء المالي وإستقلالية لجنة التدقيق، وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصل اليه (Chan and Li,2008) في امريكا حيث دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة إيجابية وهامة بين استقلالية لجنة التدقيق، وقيمة الشركة .

ويمكن القول أن استقلالية لجنة التدقيق تعزز مقدرة أعضاء لجنة التدقيق على ممارسة الرقابة وتمنحهم القوة لاجبار الإدارة على تحسين أداء الشركة ويرى الباحث أن سبب عدم وجود أثر لاستقلالية لجنة التدقيق قد يعود إلى أن الاستقلال الذي يتمتع به عضو لجنة التدقيق ظاهري وليس جوهرياً فالاستقلالية التي أوردتها التشريعات الأردنية بأن يكون عضو لجنة التدقيق غير تنفيذي وأن لا يتقاضى أي رواتب أو مكافآت لا يحقق معيار الاستقلالية فيمكن ان تكون هناك روابط مالية أو عائلية مع الإدارة التنفيذية تحد من استقلاليته .كما أن الأداء المالي للشركات الصناعية قد تأثر بالعديد من العوامل السلوكية أو الظرفية المتعلقة بالبيئة سواء كانت داخلية أو

حتى خارجية، وبصورة فوق مدى تأثرها بخاصية إستقلالية لجنة التدقيق خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ ولغاية عام ٢٠١٣ .

٢-لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحجم لجنة التدقيق (عدد أعضاء اللجنة) على الأداء المالي. على الرغم أن دراسة (Al-Matari,et,al, 2012) أظهرت علاقة موجبة بين حجم لجنة التدقيق والاداء المالي وهذا ما اكدته دراسة (He,et.al,2009) في الشركات الكندية أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق زادت معها فعاليتها ويتفق الباحث على أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق كلما تضمنت لجنة التدقيق أعضاء بخبرات مختلفة قد توفر للجنة التدقيق فرصة إشراف أكبر على الشركة وتنوع خبرات أكثر مع الأخذ بعين الاعتبار عدم زيادة العدد بصورة سلبية قد تؤثر سلباً في الاداء المالي فتزيد من الأعباء المالية وتضارب الآراء وصعوبة اتخاذ القرار، ويفسر الباحث سبب عدم وجود أثر لحجم لجنة التدقيق قد يكون أنه يتم تشكيل لجنة التدقيق لأغراض قانونية فقط دون أن يكون لهذا التشكيل العددي أي تأثير وتستند الدراسة إلى أن نتائج الاختبارات الوصفية اظهرت أن معامل الوسط الحسابي لخاصية خبرة أعضاء لجنة التدقيق و لكامل فترة الدراسة ٣ أعضاء وهو الحد الادنى للعدد الذي أجمعت نصوص التشريعات القانونية التي تناولت لجان التدقيق عليه،وهو ما يعزز رأي الباحث.

٣-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة أعضاء لجنة التدقيق على الأداء المالي.وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Chan and Li,2008) التي اشارت إلى وجود علاقة بين خبرة أعضاء لجنة التدقيق وقيمة الشركة. ويرى الباحث أن سبب التعارض يعود إلى إختلاف الفترة الزمنية وإختلاف طريقة قياس الاداء المالي .

واظهرت نتائج اختبارات الإحصاء الوصفي أن معامل الوسط الحسابي لخاصية خبرة أعضاء لجنة التدقيق ولكامل فترة الدراسة (٠,٦١٩) وهذا يدل على أن غالبية أعضاء لجنة التدقيق بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان هم من حملة الشهادات العلمية في تخصص مالي أو إقتصادي أو حتى شهادة مهنية (CMA, CPA) وهذا يقود الى إدراك مجلس الإدارة لأهمية أن تتوفر خاصية الخبرة في اعضاء لجنة التدقيق ويفسر الباحث عدم وجود أثر لخبرة أعضاء لجنة التدقيق على الاداء المالي إلا أن الخبرة التي تمتلكها لجنة التدقيق تساعد في القيام بالمهام التي شُكلت من أجلها مثل الإشراف على إعداد القوائم المالية، ودعم نظام الرقابة الداخلي، ومد جسور الإتصال بين كل من مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وتحد من الخلافات بسبب فهم طبيعة عمل المدقق الخارجي وغيرها، وتحقيق العائد للشركات قد يعتمد على الاداء التنفيذي او التشغيلي والذي لا يندرج ضمن أولايات ومهام لجنة التدقيق حيث يتلخص جوهر مهام لجان التدقيق في مجلس الإدارة على الأوليات الرقابية فحسب ،والأمر الذي قد يعزز ضعف تأثير مثل هؤلاء اللجان على الاداء المالي.

٤-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة على الأداء المالي.وعطفاً على ما أظهرته دراسة (حمدان واخرون،٢٠١٢) التي اظهرت علاقة سالبة بين كل من نسبة إمتلاك لجنة التدقيق لأسهم وجودة الأرباح وأكدته دراسة (قراقيش،٢٠٠٩) إذ تبين أن نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة ترتبط ارتباطاً سلبياً بجودة الأرباح ويرى الباحث أن إمتلاك لجنة التدقيق لأسهم في الشركة قد يقلل من استقلالية لجنة التدقيق وبالتالي تضعف العملية الرقابية والتي قد تساهم في إضعاف الاداء.

٤-٥ الاستنتاجات

١-أظهرت الدراسة أن لجنة التدقيق تعد إحدى ركائز الحاكمية المؤسسية التي تعمل على مد جسور الربط بين أطراف الحوكمة (مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والمساهمين) وأن غالبية أعضاء لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لديهم الخبرة وتشتمل مهام لجنة التدقيق على دور رقابي لضمان سلامة نظام الرقابة الداخلي بالإضافة إلى الإشراف على إعداد القوائم المالية، إلا أنه وبنفس الوقت قد لا تساهم هذه الأدوار في تحسين الاداء المالي وقد يعود الأمر وراء ذلك إلى طبيعة متطلبات وحاجيات تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات

٢-لا تلتزم جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجان التدقيق حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية وبورصة عمان

٣-لا تلتزم جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي يوجد بها لجان تدقيق بالإفصاح في تقاريرها المالية السنوية عن المعلومات الضرورية حول لجان التدقيق كعدد الأعضاء وعدد الاجتماعات لجنة التدقيق والاستقلالية لأعضاء لجنة التدقيق والمعرفة العلمية للأعضاء بما يعزز وجود لجنة التدقيق بصورة حقيقية لا أن تكون قد شكلت في أغلب الأحيان من أجل استيفاء متطلبات قانونية بل لتأدية مهمات جوهرية.

٤-لم يرد في نصوص التشريعات الأردنية تحديد جوهري لتعزيز خاصية الاستقلالية بخلاف أن يكون غير تنفيذي أو أن يتقاضى راتباً منها.

٥-٥ التوصيات

في ظل ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وإستنتاجات، فإن الباحث يرى أن يقدم بعض التوصيات أهمها:

١-توفير درجة عالية من الاستقلالية للجنة التدقيق من خلال إضفاء نصوص قانونية لتعزيز خاصية الاستقلالية ويقترح الباحث إمكانية إنضمام أعضاء في لجنة التدقيق من خارج الشركة.

٢-تفعيل نص المادة ٧٦/أ من قانون هيئة الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢ لتعكس وجوداً حقيقياً وليس صورياً للجنة التدقيق، ويقترح الباحث أن يتم إلزام الشركات بإصدار ميثاق عمل أو مدونه لكل شركة يحدد فيها تكليف لجنة التدقيق وجدول أعمالها ومصادقة مجلس الإدارة عليه وأن يتم الإفصاح عن تقرير يصدر عن لجنة التدقيق ضمن التقرير السنوي والتأكيد على أن يتضمن قانون الشركات الأردني مثل هذا النص بإعتباره المظلة الشرعية والقانونية للشركات الأردنية.

٣-أن يتم تدعيم النصوص القانونية بنص يلزم الشركات الإفصاح عن أسماء أعضاء لجان التدقيق وعددهم وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبالإضافة إلى معلومات تتعلق بالسيرة الذاتية لكل عضو.

٤- يوصي الباحث بضرورة متابعة الدراسة والبحث والتقصي في العوامل والمؤثرات التي تؤثر على الاداء المالي وكذلك ضرورة البحث في العوامل التي تؤثر في مدى إدراك الشركات في تبني وتطبيق الحاكمية المؤسسية ومساهمتها وأدوارها في بيئات الاعمال.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

١-القرآن الكريم

٢-ابو نصار ،محمد؛ وحميدات،جمعه:(٢٠١٣)،(**معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**)، ط٢ عمان، دار وائل للنشر

٣-ابو الهيجاء، محمد فوزي؛ والحايك، احمد فيصل:(٢٠١٢)،(خصائص لجان التدقيق واثرها على فترة اصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الاردنية) **مجلة الجامعه الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية** المجلد ٢٠ العدد ٢ص.ص٤٣٩-٤٦٣

٤-احمد، سامح محمد:(٢٠١١)،(دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية) المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد٧، العدد١،ص.ص ٤٣-٦٦

٥-البنك المركزي الأردني: (٢٠٠٧)،(دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الاردن)، تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق :(تعليمات رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ صادرة بالاستناد الى احكام المادة ١٢/ف من قانون الاوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢) .

٦- تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركة التأمين وأسس تنظيمها وإدارتها وتعديلاتها:(تعليمات رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦ صادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين بمقتضى أحكام الفقرة ب من المادة ٤٥ والفقرة ب من المادة ١٠٨ من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (33) لسنة 1999 وتعديلاته.

٧-حمادة، رشا: (٢٠١٠)،(دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية)، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،المجلد٢٦، العدد٢،ص.ص٨٧-١١٨.

٨-حمدان، علام محمد؛ ومشتهى، صبري ماهر:(٢٠١١)،(علاقة خصائص لجان التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان) **المجلة العربية للمحاسبة** المجلد ١٤ العدد ٦،ص.ص ١٠٩-١٦٣.

٩-حمدان، علام محمد؛ ومشتهى، صبري ماهر؛ وعواد، بهاء صبحي:(٢٠١٢)،(دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها) **المجلة الاردنية في ادارة الاعمال**، المجّلد٨، العدد٣ ،ص.ص٤٠٩-٤٣٣

١٠-الخطيب، محمد محمود: (٢٠١٠).**(الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)**،(ط١)- عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع

١١-الخلايلة، محمود عبد الحليم:(١٩٩٨). **(التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية)- (ط٢)**، عمان، دائرة المكتبة الوطنية.

١٢-الداوي، الشيخ:(٢٠١٠)،(تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء)، **مجلة الباحث** العدد٧، ص.ص ٢١٧ - ٢٢٧.

١٣-دهمش، نعيم؛ وحجير، اسماعيل؛ والفرح، عبد الرزاق:(٢٠٠٣).(لجان التدقيق نشأتها، مهامها، مسؤولياتها، ودورها في تعزيز الإفصاح). **المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة بجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين**، عمان، الاردن.

١٤-الذنيبات، علي عبد القادر:(٢٠١٢). **(تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية)-(ط٤)**، عمان، دائرة المكتبة الوطنية.

١٥-سامي، مجدي محمد:(٢٠٠٩)،(دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية)، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية- جامعة الإسكندرية**، المجلد٤٦، العدد٢.

١٦-السرطاوي، عبدالمطلب ؛ وحمدان، علام؛ ومشتهى، صبري؛ وابوعجيله، عماد: (٢٠١٣)، (اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح) **مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الانسانية**، المجلد٢٧، العدد٤،ص.ص٨٢٠-٨٤٦

١٧-سليمان، سعيد:(**٢٠٠٩**)،(لجان التدقيق دورها في الرقابة)، **مجلة المدقق**، العدد٨١ ص.ص٨-١٠.

١٨- شبيطة، معاذ فوزي؛ وابونصار، محمد حسين:(**٢٠٠٥**)،(الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لاداء المنشاة دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان)، **دراسات العلوم الادارية**، المجلد ٣٨، العدد ٢ ص.ص٢٧٩-٢٩٨

١٩-الصبان، محمد سمير؛ والدهراوي، كمال الدين؛ وهلال، عبد الله:(٢٠١٣).**(القياس والتحليل المحاسبي)**،(ط١)- الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للنشر

٢٠-عبد الجليل، توفيق:(**٢٠١٤**)،(أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية)، **المجلة الاردنية في ادارة الاعمال**، المجلد١٠، العدد٣، ص.ص٣٩٠-٤١٣.

٢١-عبد اللطيف، مضر علي:(٢٠٠٧)،(مدى ملاءمة مسؤوليات لجان التدقيق لأداء دورها في عملية التحكم المؤسسي)، **دراسات العلوم الادارية**، المجلد٣٤، العدد٢، ص.ص٣٦٠-٣٨٣

٢٢-عبد الله، خالد امين:(٢٠١٢)، **(علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية والعملية)، (ط٦)**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

٢٣- عياش، عبد الوهاب احمد: (٢٠١٤)، (دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الاداء المالي)، **مجلة جامعة الناصر**، العدد٤ ص.ص١٥٦-١٨٣

٢٤-عياصرة، ثائر مطلق:(٢٠١٤)،(التنوع الصناعي في الأردن :حسابه وأنماطه)، **المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية** ،المجلد١،العدد٢ ص.ص١٠٩-١٢٥.

٢٥-الغول، رشا(٢٠١٣).**(متطلبات الرقابه الداخلية في ضوء قانون sox واثرها على امن المعلومات)**،(ط١)- الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية

٢٦-قانون الاوراق المالية:(قانون مؤقت رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢)

٢٧- قانون البنوك: (قانون رقم٢٨ لسنة ٢٠٠٠).

٢٨-قانون الشركات الاردني:(قانون رقم ٥١ لسنة٢٠٠٦).

٢٩- قانون الغرف الصناعية:(قانون رقم١٠ لسنة ٢٠٠٥)

٣٠- قراقيش، سائد:(٢٠٠٩).(تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح)،(رسالة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.

٣١-الكبيجي، مجدي وائل:(٢٠١٥)، (فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)، **المجلة الاردنية في ادارة الاعمال**، المجلد١١، العدد١،ص.ص١٧١-٢١٤.

٣٢-الكساسبة، وصفي:(٢٠١١). **(تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات)**-(ط)، عمان، اليازوري للنشر.

٣٣-مجمع اللغة العربية: (٢٠٠٤). **المعجم الوسيط**. جمهورية مصر العربية.

٣٤-المرعي، نبيه توفيق:(٢٠٠٩). (دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية)، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، جامعة جدارا، عمان، الاردن.

٣٥-محمد، عمر احمد:(٢٠١٣)،(دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية) **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** المجلد٢٩ العدد٢،ص.ص٤٦٣-٤٨٧.

٣٦-المومني، محمد عبد الله:(٢٠١٠)،(تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات) **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** -المجلد26 ، العدد١،ص.ص٢٣٧-٢٧٢.

٣٧-نوفل، موسى؛ والقاضي، سلامة؛ ومطر، موسى؛ والنسور، اسراء:(٢٠١٢)،(تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد)، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد٢٠، العدد٢، ص.٢١١ الى ٢٤٤.

٣٨-هيئة الأوراق المالية الأردنية: (٢٠٠٨)،(دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان).

٣٩-الوردات، خلف عبد الله:(٢٠١٤).(**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA)**-(ط١)، الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. Abbott, L. J., Park,J., Parker, S., (2000), (The Effects Of Audit Committee Activity and Independence on Corporate Fraud), ***Managerial Finance***, Vol.26, No.11, pp.55-67.
2. Ahmad, Z. Abdullah, N. M, and Roslan, S. (2012), (Capital Structure Effect on Firms Performance :Focusing on Consumers and Industrials Sectors on Malaysian Firms), ***International Review Of Business Research Papers*** Vol.8 No.5, PP. 137 – 155
3. AMERICAN INSTITUTE OF CERTIFIED PUPLIC ACCOUNTANTS:(1988), **Statement on Auditing Standards No.61** (Communication With Audit Committees)
4. Al-Matari, Y.A. Al-Swidi, A. K. Fadzil, F. H, and Al-Matari, E. M. (2012), (Board of Directors, Audit Committee Characteristics and Performance of Saudi Arabia Listed Companies), ***International Review of Management and Marketing*****,** Vol. 2, No. 4, pp..241-251
5. Arens, A.A., Elder, R. J. and Beasley, M. S. (2014), ***Auditing and Assurance Services*** (Fifteenth Edition) Person
6. Beasley, M. Carcello, J. and Hermanson, D.(2000), (Fraudulent Financial Reporting: Consideration of Industry Traits and Corporate Governance Mechanisms), ***Accounting Horizons,*** Vol.14, No.4, pp.441-455
7. Blue Ribbon Committee , (1999), **(Report and Recommendation of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees)**,New York, York Stock Exchange and National Association of Securities Dealer.
8. Chan, K.C., Li, J. (2008), (Audit Committee and Firm Value: Evidence on Outside Top Executives as Expert Independent Directors***) Corporate Governance: An International Review***, vol.16, no.1, pp.16-31.
9. Dezoort, F. T. and Salterio, S. E., (2001), (The Effect of Corporate Governance Experience and Financial Reporting and Audit Knowledge on Audit Committee Members Judgment), ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, Vol.20, No.2, pp.31-47.

1

10. Gitman, L. J., (2007), ***(Principles of managerial finance)***, twelfth edition, Person.

11. He, L. Labelle, R. Piot, C. and Thornton, D. (2009), (Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality Review and Synthesis of Empirical Evidence), ***Journal of Forensic & Investigative Accounting*** Vol. 1, Issue 2

12. Kikhia, H, Y.(2014), (Board Characteristics, Audit Committee Characteristics, and Audit Fees: Evidence from Jordan), ***International Business Research*** Vol.7, No.12 pp.98-110

13. Krishnaswamy, K.N., Sivakumar, A.L. and Mathirajan, M.,(2009), **(Management research methodology)**, third impression, person.

14. Lipton, M. and Lorsch, J., (1992), (A Modest Proposal for Improved Corporate Governance), ***Business Lawyer***, Vol.48, pp.59-77.

15. McMullen, D. and Raghunandan, K. (1996), (Enhancing Audit Committee Effectiveness), ***Journal Of Accounting***, Vol.182, No.2,PP.11-11.

16. Salleh, N.M., and Haat, M.H., (2014), (Audit Committee and Earnings Management), ***International Review of Management and Business Research*** vol.8 issue.1

17. Smith Committee, (2003), **(Audit Committees Combined Code Guidance)**, A Report and Proposed Guidance by the FRC-appointed group. London, FRC

ثالثاُ: المصادر الالكترونية

١- مركز ايداع الاوراق المالية، معلومات اعضاء المركز، متوفر: http://www.sdc.com.jo/، ٢٠١٤/١٢م.

٢- غرفة صناعة الزرقاء، القطاع الصناعي، متوفر: http://www.zci.org.jo/، ٢٠١٥/٣م.

٣- وزارة الصناعة والتجارة، المنشورات والدراسات، التقرير السنوي(٢٠١٣)،متوفر: http://www.mit.gov.jo/ ، ٢٠١٥/٣م.

4- The Sarbanes-Oxley Act of2002, (2002),: http://www.findlaw.com/ AVAILABLE

5- The Financial Reporting Council, Smith Report (2003): www.frc.org.uk, AVAILABLE

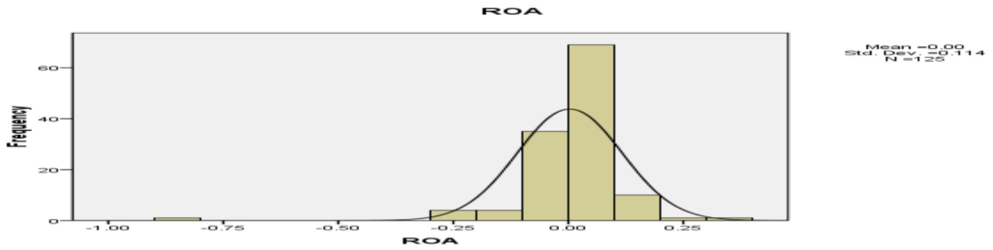
ملحق رقم (١)

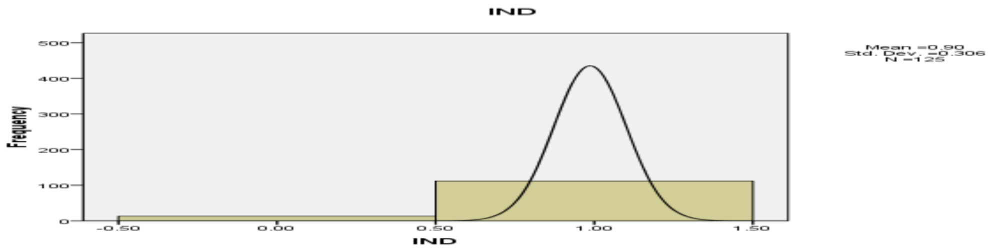
أسماء شركات العينة

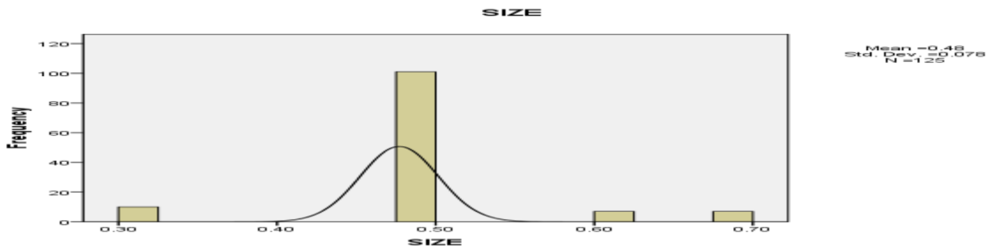
الرقم	اسم الشركة
١	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها
٢	العربية لصناعة الألمنيوم (آرال)
٣	مناجم الفوسفات الأردنية
٤	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية
٥	الصناعات الكيماوية الأردنية
٦	العالمية للصناعات الكيماوية
٧	الإستثمارات العامة
٨	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية
٩	البوتاس العربية
١٠	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية
١١	الصناعات الهندسية العربية
١٢	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة
١٣	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية
١٤	مصانع الإتحاد لإنتاج التبغ والسجائر
١٥	الوطنية للدواجن
١٦	المصانع العربية الدولية للأغذية والإستثمار
١٧	العربية لصناعة المواسير المعدنية
١٨	مصانع الزيوت النباتية الأردنية
١٩	الأردنية لإنتاج الأدوية
٢٠	القدس للصناعات الخرسانية
٢١	إتحاد النساجون العرب
٢٢	الألبسة الأردنية
٢٣	مصانع الكابلات المتحدة
٢٤	المتحدة لصناعة الحديد والصلب
٢٥	الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك_الأردن)

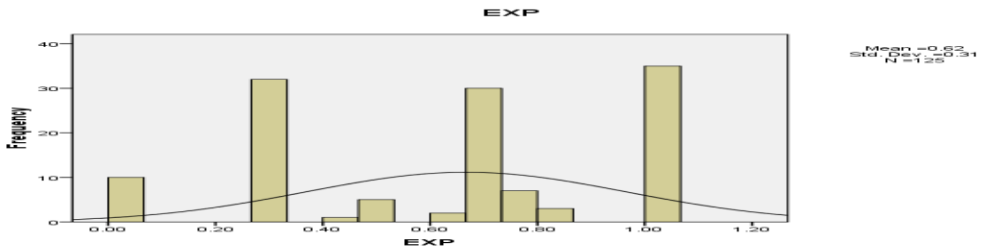
ملحق رقم (٢)

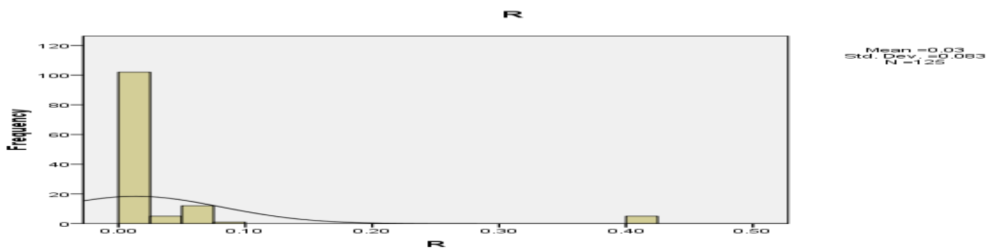
التوزيع الطبيعي للمتغير التابع – والمتغيرات المستقلة











ملحق رقم (٣)

نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ROA2009	25	.0301	.08797	.01759
ROA2010	25	.0150	.06601	.01320
ROA2011	25	.0029	.09423	.01885
ROA2012	25	-.0286	.19316	.03863
ROA2013	25	-.0044	.08207	.01641
ROA	125	.0030	.11391	.01019
IND2009	25	.9200	.27689	.05538
IND2010	25	.9200	.27689	.05538
IND2011	25	.8800	.33166	.06633
IND2012	25	.8800	.33166	.06633
IND2013	25	.8800	.33166	.06633
IND	125	.8960	.30649	.02741
SIZE2009	25	.4769	.07270	.01454
SIZE2010	25	.4819	.07689	.01538
SIZE2011	25	.4819	.07689	.01538
SIZW2012	25	.4858	.08519	.01704
SUZE2013	25	.4858	.08519	.01704
SIZE	125	.4825	.07830	.00700
EXP2009	25	.6253	.32650	.06530
EXP2010	25	.5841	.31090	.06218
SXP2011	25	.6167	.30334	.06067
EXP2012	25	.6233	.30860	.06172
EXP2013	25	.6473	.32310	.06462
EXP	125	.6193	.31017	.02774
R2009	25	.0332	.08531	.01706
R2010	25	.0291	.08444	.01689
R2011	25	.0286	.08458	.01692
R2012	25	.0264	.08467	.01693
R2013	25	.0249	.08441	.01688
R	125	.0284	.08336	.00746

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
ROA2009	1.710	24	.100	.03009	-.0062	.0664
ROA2010	1.134	24	.268	.01498	-.0123	.0422
ROA2011	.152	24	.881	.00286	-.0360	.0418

ROA2012	-.741	24	.466	-.02862	-.1084	.0511
ROA2013	-.268	24	.791	-.00440	-.0383	.0295
ROA	.293	124	.770	.00298	-.0172	.0231
IND2009	16.613	24	.000	.92000	.8057	1.0343
IND2010	16.613	24	.000	.92000	.8057	1.0343
IND2011	13.266	24	.000	.88000	.7431	1.0169
IND2012	13.266	24	.000	.88000	.7431	1.0169
IND2013	13.266	24	.000	.88000	.7431	1.0169
IND	32.685	124	.000	.89600	.8417	.9503
SIZE2009	32.800	24	.000	.47691	.4469	.5069
SIZE2010	31.338	24	.000	.48190	.4502	.5136
SIZE2011	31.338	24	.000	.48190	.4502	.5136
SIZW2012	28.511	24	.000	.48578	.4506	.5209
SUZE2013	28.511	24	.000	.48578	.4506	.5209
SIZE	68.885	124	.000	.48245	.4686	.4963
EXP2009	9.576	24	.000	.62533	.4906	.7601
EXP2010	9.393	24	.000	.58408	.4558	.7124
SXP2011	10.165	24	.000	.61667	.4915	.7419
EXP2012	10.100	24	.000	.62333	.4960	.7507
EXP2013	10.018	24	.000	.64733	.5140	.7807
EXP	22.325	124	.000	.61935	.5644	.6743
R2009	1.947	24	.063	.03322	-.0020	.0684
R2010	1.724	24	.098	.02912	-.0057	.0640
R2011	1.688	24	.104	.02855	-.0064	.0635
R2012	1.561	24	.132	.02644	-.0085	.0614
R2013	1.474	24	.154	.02488	-.0100	.0597
R	3.815	124	.000	.02844	.0137	.0432

Correlations

Correlations

		IND	SIZE	EXP	R
IND	Pearson Correlation	1	-.210*	-.240**	.094
	Sig. (2-tailed)		.019	.007	.295
	N	125	125	125	125
SIZE	Pearson Correlation	-.210*	1	-.151	.040
	Sig. (2-tailed)	.019		.092	.661
	N	125	125	125	125
EXP	Pearson Correlation	-.240**	-.151	1	-.312**
	Sig. (2-tailed)	.007	.092		.000
	N	125	125	125	125
R	Pearson Correlation	.094	.040	-.312**	1

	Sig. (2-tailed)	.295	.661	.000	
	N	125	125	125	125

Regression

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	R, SIZE, IND, EXP[a]	.	Enter

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.141[a]	.020	-.013	.11464

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.032	4	.008	.605	.660[a]
	Residual	1.577	120	.013		
	Total	1.609	124			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.031	.091		-.339	.735
	IND	.034	.036	.093	.962	.338
	SIZE	.043	.138	.029	.311	.756
	EXP	-.029	.037	-.080	-.802	.424
	R	.014	.130	.010	.106	.916

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND[a]	.	Enter

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.107[a]	.011	.003	.11372

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Residual	1.591	123	.013		
	Total	1.609	124			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.033	.032		-1.031	.304
	IND	.040	.033	.107	1.190	.237

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	SIZE[a]	.	Enter

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.022[a]	.001	-.008	.11434

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.062	.804[a]
	Residual	1.608	123	.013		
	Total	1.609	124			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.013	.064		-.200	.842
	SIZE	.033	.131	.022	.249	.804

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	EXP[a]	.	Enter

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.110[a]	.012	.004	.11368

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.019	1	.019	1.500	.223[a]
	Residual	1.589	123	.013		
	Total	1.609	124			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.028	.023		1.227	.222
	EXP	-.040	.033	-.110	-1.225	.223

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	R[a]	.	Enter

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.045[a]	.002	-.006	.11425

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	1	.003	.248	.619[a]
	Total	1.609	124			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.001	.011		.114	.909
	R	.061	.123	.045	.498	.619

Frequencies

Statistics

		ROA	IND	SIZE	EXP	R
N	Valid	125	125	125	125	125
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

ROA

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	-0.86	1	.8	.8	.8
	-0.28	1	.8	.8	1.6
	-0.24	1	.8	.8	2.4
	-0.23	1	.8	.8	3.2
	-0.2	1	.8	.8	4.0
	-0.13	1	.8	.8	4.8
	-0.13	1	.8	.8	5.6
	-0.13	1	.8	.8	6.4

	-0.12	1	.8	.8	7.2
	-0.1	1	.8	.8	8.0
	-0.1	1	.8	.8	8.8
	-0.09	1	.8	.8	9.6
	-0.09	1	.8	.8	10.4
	-0.08	1	.8	.8	11.2
	-0.08	1	.8	.8	12.0
	-0.08	1	.8	.8	12.8
	-0.07	1	.8	.8	13.6
	-0.07	1	.8	.8	14.4
	-0.06	1	.8	.8	15.2
	-0.06	1	.8	.8	16.0
	-0.06	1	.8	.8	16.8
	-0.06	1	.8	.8	17.6
	-0.05	1	.8	.8	18.4
	-0.05	1	.8	.8	19.2
	-0.04	1	.8	.8	20.0
	-0.04	1	.8	.8	20.8
	-0.04	1	.8	.8	21.6
	-0.03	1	.8	.8	22.4
	-0.03	1	.8	.8	23.2
	-0.03	1	.8	.8	24.0
	-0.03	1	.8	.8	24.8
	-0.03	1	.8	.8	25.6
	-0.02	1	.8	.8	26.4
	-0.01	1	.8	.8	27.2
	-0.01	1	.8	.8	28.0
	-0.01	1	.8	.8	28.8
	-0.01	1	.8	.8	29.6
	-0.01	1	.8	.8	30.4
	0	1	.8	.8	31.2
	0	1	.8	.8	32.0
	0	1	.8	.8	32.8
	0	1	.8	.8	33.6
	0	1	.8	.8	34.4
	0	1	.8	.8	35.2
	0	1	.8	.8	36.0
	0	1	.8	.8	36.8
	0	1	.8	.8	37.6
	0	1	.8	.8	38.4
	0	1	.8	.8	39.2
	0	1	.8	.8	40.0
	0	1	.8	.8	40.8
	0	1	.8	.8	41.6
	0	1	.8	.8	42.4

	0	1	.8	.8	43.2
	0	1	.8	.8	44.0
	0.01	1	.8	.8	44.8
	0.01	1	.8	.8	45.6
	0.01	1	.8	.8	46.4
	0.01	1	.8	.8	47.2
	0.01	1	.8	.8	48.0
	0.01	1	.8	.8	48.8
	0.01	1	.8	.8	49.6
	0.01	1	.8	.8	50.4
	0.02	1	.8	.8	51.2
	0.02	1	.8	.8	52.0
	0.02	1	.8	.8	52.8
	0.02	1	.8	.8	53.6
	0.02	1	.8	.8	54.4
	0.02	1	.8	.8	55.2
	0.02	1	.8	.8	56.0
	0.02	1	.8	.8	56.8
	0.02	1	.8	.8	57.6
	0.02	1	.8	.8	58.4
	0.02	1	.8	.8	59.2
	0.02	1	.8	.8	60.0
	0.02	1	.8	.8	60.8
	0.02	1	.8	.8	61.6
	0.03	1	.8	.8	62.4
	0.03	1	.8	.8	63.2
	0.03	1	.8	.8	64.0
	0.03	1	.8	.8	64.8
	0.04	1	.8	.8	65.6
	0.04	1	.8	.8	66.4
	0.04	1	.8	.8	67.2
	0.04	1	.8	.8	68.0
	0.04	1	.8	.8	68.8
	0.04	1	.8	.8	69.6
	0.04	1	.8	.8	70.4
	0.04	1	.8	.8	71.2
	0.04	1	.8	.8	72.0
	0.04	1	.8	.8	72.8
	0.04	1	.8	.8	73.6
	0.04	1	.8	.8	74.4
	0.04	1	.8	.8	75.2
	0.05	1	.8	.8	76.0
	0.05	1	.8	.8	76.8
	0.05	1	.8	.8	77.6
	0.05	1	.8	.8	78.4

	0.05	1	.8	.8	79.2
	0.05	1	.8	.8	80.0
	0.05	1	.8	.8	80.8
	0.05	1	.8	.8	81.6
	0.05	1	.8	.8	82.4
	0.06	1	.8	.8	83.2
	0.06	1	.8	.8	84.0
	0.06	1	.8	.8	84.8
	0.07	1	.8	.8	85.6
	0.08	1	.8	.8	86.4
	0.08	1	.8	.8	87.2
	0.08	1	.8	.8	88.0
	0.09	1	.8	.8	88.8
	0.09	1	.8	.8	89.6
	0.09	1	.8	.8	90.4
	0.1	1	.8	.8	91.2
	0.11	1	.8	.8	92.0
	0.12	1	.8	.8	92.8
	0.13	1	.8	.8	93.6
	0.13	1	.8	.8	94.4
	0.15	1	.8	.8	95.2
	0.16	1	.8	.8	96.0
	0.16	1	.8	.8	96.8
	0.16	1	.8	.8	97.6
	0.18	1	.8	.8	98.4
	0.24	1	.8	.8	99.2
	0.31	1	.8	.8	100.0
	Total	125	100.0	100.0	

IND

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	13	10.4	10.4	10.4
	1	112	89.6	89.6	100.0
	Total	125	100.0	100.0	

SIZE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0.3	10	8.0	8.0	8.0
	0.48	101	80.8	80.8	88.8
	0.6	7	5.6	5.6	94.4
	0.7	7	5.6	5.6	100.0
	Total	125	100.0	100.0	

EXP

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	10	8.0	8.0	8.0
	0.33	32	25.6	25.6	33.6
	0.4	1	.8	.8	34.4
	0.5	5	4.0	4.0	38.4
	0.6	1	.8	.8	39.2
	0.6	1	.8	.8	40.0
	0.67	30	24.0	24.0	64.0
	0.75	7	5.6	5.6	69.6
	0.8	3	2.4	2.4	72.0
	1	35	28.0	28.0	100.0
	Total	125	100.0	100.0	

R

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	26	20.8	20.8	20.8
	0	2	1.6	1.6	22.4
	0	1	.8	.8	23.2
	0	2	1.6	1.6	24.8
	0	2	1.6	1.6	26.4
	0	2	1.6	1.6	28.0
	0	2	1.6	1.6	29.6
	0	1	.8	.8	30.4
	0	1	.8	.8	31.2
	0	1	.8	.8	32.0
	0	1	.8	.8	32.8
	0	1	.8	.8	33.6
	0	1	.8	.8	34.4
	0	1	.8	.8	35.2
	0	4	3.2	3.2	38.4
	0	1	.8	.8	39.2
	0	1	.8	.8	40.0
	0	1	.8	.8	40.8
	0	1	.8	.8	41.6
	0	2	1.6	1.6	43.2
	0	9	7.2	7.2	50.4
	0	2	1.6	1.6	52.0
	0	2	1.6	1.6	53.6
	0	1	.8	.8	54.4
	0.01	2	1.6	1.6	56.0
	0.01	2	1.6	1.6	57.6
	0.01	1	.8	.8	58.4
	0.01	1	.8	.8	59.2

0.01	5	4.0	4.0	63.2
0.01	5	4.0	4.0	67.2
0.01	1	.8	.8	68.0
0.01	1	.8	.8	68.8
0.01	1	.8	.8	69.6
0.01	1	.8	.8	70.4
0.01	3	2.4	2.4	72.8
0.01	2	1.6	1.6	74.4
0.02	1	.8	.8	75.2
0.02	1	.8	.8	76.0
0.02	1	.8	.8	76.8
0.02	2	1.6	1.6	78.4
0.02	1	.8	.8	79.2
0.02	1	.8	.8	80.0
0.02	1	.8	.8	80.8
0.02	1	.8	.8	81.6
0.03	1	.8	.8	82.4
0.03	2	1.6	1.6	84.0
0.05	2	1.6	1.6	85.6
0.05	2	1.6	1.6	87.2
0.05	1	.8	.8	88.0
0.06	2	1.6	1.6	89.6
0.06	1	.8	.8	90.4
0.06	1	.8	.8	91.2
0.06	1	.8	.8	92.0
0.06	1	.8	.8	92.8
0.07	1	.8	.8	93.6
0.07	1	.8	.8	94.4
0.07	1	.8	.8	95.2
0.1	1	.8	.8	96.0
0.42	5	4.0	4.0	100.0
Total	125	100.0	100.0	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ROA2009	25	-.08	.31	.0301	.08797
ROA2010	25	-.13	.16	.0150	.06601
ROA2011	25	-.24	.24	.0029	.09423
ROA2012	25	-.86	.18	-.0286	.19316
ROA2013	25	-.23	.13	-.0044	.08207
ROA	125	-.86	.31	.0030	.11391
IND2009	25	.00	1.00	.9200	.27689

IND2010	25	.00	1.00	.9200	.27689
IND2011	25	.00	1.00	.8800	.33166
IND2012	25	.00	1.00	.8800	.33166
IND2013	25	.00	1.00	.8800	.33166
IND	125	.00	1.00	.8960	.30649
SIZE2009	25	.30	.70	.4769	.07270
SIZE2010	25	.30	.70	.4819	.07689
SIZE2011	25	.30	.70	.4819	.07689
SIZW2012	25	.30	.70	.4858	.08519
SUZE2013	25	.30	.70	.4858	.08519
SIZE	125	.30	.70	.4825	.07830
EXP2009	25	.00	1.00	.6253	.32650
EXP2010	25	.00	1.00	.5841	.31090
SXP2011	25	.00	1.00	.6167	.30334
EXP2012	25	.00	1.00	.6233	.30860
EXP2013	25	.00	1.00	.6473	.32310
EXP	125	.00	1.00	.6193	.31017
R2009	25	.00	.42	.0332	.08531
R2010	25	.00	.42	.0291	.08444
R2011	25	.00	.42	.0286	.08458
R2012	25	.00	.42	.0264	.08467
R2013	25	.00	.42	.0249	.08441
R	125	.00	.42	.0284	.08336
Valid N (listwise)	25				